

من موسوعة الأحوال الشخصية

المستشار

محمد عزمي البكري

رئيس محكمة استئناف بني سويف

وعضو مجلس رؤساء محاكم الاستئناف (سابقا)

الحبس في دين النفقة وجريمة هجر العائلة

أحكام الحبس في تنفيذ دين النفقة في القانون رقم 91 لسنة 2000 -
شروط الحكم بالحبس في دين النفقة - كيفية رفع دعوى الحبس - المحكمة
المختصة بنظر الدعوى - الإجراءات التي تتبع في نظر دعوى الحبس -
الحكم الصادر بالحبس - الحكم بالحبس عند تقسيط النفقة - طبيقة
الحكم الصادر على دطوى الحبس - الجهة المختصة بتنفيذ حكم الحبس -
المحكمة المختصة بنظر إشكالات التنفيذ - جريمة هجر العائلة.

الطبعة الأولى 2015-2016



9 شارع سامي البارودي - باب الخلق - القاهرة

19 شارع بيرم التونسي - زينهم - السيدة زينب

موسوعة التحكيم المحلي والدولي

ت: 23960443 – 23953301 - 23639556

Email- dar.mahmoud88@outlook.com

اسم الكتاب : الحبس في دين النفقة وجريمة هجر العائلة

اسم المؤلف : محمد عزمي البكري

عدد الصفحات : 83 صفحة

الطبعة الأولى : 2015-2016

رقلم الإيداع : 2015/ 9029

الترقيم الدولي : 3 - 115 - 400 - 977 - 978

جميع حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة
للمؤلف، ودار محمود للنشر والتوزيع، ولا يجوز
طبع أو تصوير أو النقل الإلكتروني لأي جزء
من هذا المؤلف بأي طريقة كانت.



9 شارع سامي البارودي - باب الخلق - القاهرة

19 شارع بيرم التونسي - زينهم - السيدة زينب

ت : 23960443 - 23953301 - 01117997998

Email- dar.mahmoud88@outlook.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ^ط وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ
فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ^ج كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴾

صدق الله العظيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

هذا الكتاب (الحبس فى دين النفقة وجريمة هجر العائلة) يتضمن شرحا فقهيا مسهبا وتعليقا بآراء الفقهاء وأحكام محكمة النقض والمحكمة الدستورية العليا والمحاكم الأخرى على موضوعى الحبس فى دين النفقة وجريمة هجر العائلة. وأتمنى أن يكون هذا الجهد نافعا مثمرا.

والله ولى التوفيق

المؤلف

المستشار

محمد عزمى البكري

رئيس محكمة استئناف بنى سويف

وعضو مجلس رؤساء محاكم الاستئناف (سابقا)

(أولاً)

الحبس فى دين النفقة

1- الأصل الفقهى للحبس فى دين النفقة:

أجاز الإمام أبو حنيفة حبس المدين قل الدين أو كثر، إذا ثبت للقاضى حق الدائن وقدرة المدين على أدائه، وطلب الدائن حبسه، أما إذا كان المدين معسراً فلا يجوز حبسه لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، ولقول الرسول عليه السلام لغرماء المدين الذى كثر دينه «خذو ما وجدتم من ليس لكم إلا ذلك»، ولأن الحبس شرع لدفع مطل المدين وظلمه، لإيصال حق الدائن إليه، ولا ظلم ولا مطل إذا كان المدين غير قادر على الوفاء، فقد قال النبى عليه السلام: «مطل الغنى ظلم»، كما قال: «لى الواجد يحل عرضه وعقوبته»⁽¹⁾.

ويحبس الرجل فى نفقة زوجته لأنه ظالم بامتناعه عن الأداء، ولئن كان الأصل أن الدائن لا يحبس فى دين ولده لقوله تعالى: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾، ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، وليس من المصاحبة بالمعروف والإحسان حبسهما، إلا أنه يستثنى من هذا الأصل حبسهما عند الامتناع عن الإنفاق عليه لأن فيه إحياء لولدهما.

واختلف فى تحديد مدة الحبس، ففى رواية محمد عن أبى حنيفة أن مدة الحبس شهران أو ثلاثة، وروى أن مدة الحبس شهر وقد اختاره الطحاوى وفى رواية الحسن عن أبى حنيفة أن مدة الحبس من أربعة أشهر إلى ستة أشهر. والصحيح هو عدم تحديد مدة للحبس، وترك ذلك لتقدير القاضى إذ المقصود بالحبس إرغام المدين المماطل على الأداء وهذا يختلف باختلاف الناس.

(1) معنى (اللى) بفتح اللام المطل و (الواجد) هو الغنى الذى لا يجد ما يؤدى و(عرضه) أى شكايته.

وإذا اشتبه على القاضى حال المدين من يسار أو إفسار وطلب الغرماء حبسه فإنه يقضى بحبسه إلى أن يقضى دينه وإن اتضح أنه معسر فإنه يخلى سبيله، وهذا لا يمنع الغرماء من ملازمته إلا إذا قضى القاضى بإمهاله⁽¹⁾.
وقد اتفقت المذاهب الثلاثة الأخرى مع الإمام أبى حنيفة فى جواز حبس المدين الموسر المماطل مع خلاف فى بعض التفصيلات⁽²⁾.

2- الحبس فى ظل لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم 78 لسنة 1931 (الملغى) :

نصت المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم 78 لسنة 1931 (الملغى) على أن:

«إذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو أجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التى أصدرت الحكم أو التى بدائلتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على

(1) بدائع الصنائع ج7 ص173 - شرح فتح القدير ج7 ص278 وما بعدها - الهداية ج3 ص104.

(2) الاتجاه الغالب فى المذهب الحنبلى هو جواز حبس المدين القادر المماطل. أما الإمام مالك فيذهب إلى أنه لا يجوز حبس المدين إذا كان له مال وأمكن للحاكم استيفاء الدين منه ولكن يجوز حبس من أشكل أمره فى العسر واليسر اختياراً لحاله فإذا ظهر حاله حكم عليه بموجبه عسراً ويسراً.

أما الإمام الشافعى فيرى أنه يجب التضيق على المدين المماطل بالحبس متى كان معروفاً بالمال وذلك فى حالة ما إذا كان المال ظاهراً معداً وقت قيام الدائنين بمطالبته بدينهم وإثباتهم للمديونية ثم أخفاه بعد ذلك ولم يظهره من غير أن يوضح سبباً معقولاً لاختفاء المال، فحبس المدين المتهم بإخفاء ماله حبس تلوم واختبار، الهدف منه استكشاف أمر المدين، ولكن لا يمكن المدين فى الحبس إلا بقدر ما يعرف به حال من يسر أو عسر، وإذا كان موسراً فإنه يجبره على الوفاء بالحجز عليه وبيع ماله، وفى الحالين يطلق سراحه ولا يخلد فى الحبس.

(راجع الدكتور أحمد مليجى فى حبس المدين فى الديون المدنية والتجارية ص107 وما بعدها).

القيام بما حكم به وأمرته ولم يمتثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوما أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا فإنه يخلو سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية».

وقد نصت المادة (1/381) من اللائحة على أن: «يضع وزير الحقانية لائحة للإجراءات الداخلية بالمحاكم الشرعية ويتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة ويضع لائحة ببيان الإجراءات والضوابط التي يجب مراعاتها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية»، وتنفيذا للتفويض التشريعي الوارد بالنص المقابل لهذه المادة في اللائحة الملغاة الصادرة بالأمر العالي المؤرخ 27 مايو سنة 1987، أصدر وزير الحقانية (العدل الآن) العديد من المنشورات والتعليمات بصدد دعاوى وأحكام الحبس في النفقات مازالت تطبق في المحاكم حتى الآن لما لها من قوة ملزمة لصدورها بناء على تفويض تشريعي من النص لوزير الحقانية واستمر هذا التفويض بموجب المادة 1/381 من اللائحة الحالية. وهذه المنشورات والتعليمات تطبق أيضا في دعاوى الحبس بعد أن أعادها المشرع بالمادة 76 مكررا المضافة بالقانون رقم 91 لسنة 2000 - كما سنرى - إلى أن يصدر قرار من وزير العدل بالأحكام المنفذة للمادة 76 مكررا سالفة الذكر بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون إصدار القانون رقم (1) لسنة 2000 التي تنص على أن يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون المرافق.

وسنشير إلى هذه المنشورات والتعليمات في موضعها من الدراسة.

3- دستورية المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (الملغاة):

تصدت المحكمة العليا في حكمها الصادر في الدعوى رقم واحد لسنة 5 قضائية عليا (دستورية) الصادر بجلسة 1974/6/29 لدستورية المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أجازت الحبس في تنفيذ الأحكام الصادرة في النفقات أو أجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن. ونعرض هذا الحكم فيما يلي: «... ومن حيث إنه بالنسبة إلى السبب الأول من أسباب الطعن فإن المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها الصادر بها

المرسوم بقانون رقم 78 لسنة 1931 تنص على أنه «إذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو أجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التى أصدرت الحكم أو التى بدائرتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمتثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوماً أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلاً فإنه يخلّى سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية» وهذا النص مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، التى توجب على المدين الوفاء بديونه من تلقاء نفسه إبراء لذمته فإن امتنع عن ذلك رغم قدرته على الوفاء يكون ظالماً ويجوز زجره وردعه عن التماذى فى ظلمه، وقد شرعت لذلك وسائل تكفل للدائنين الحفاظ على حقوقهم ولو بطريق الإكراه وذلك بالتضييق على المدين بالحبس أو بالملازمة أو بالحجر لمنعه عن التصرف فى ماله وبيعه جبراً عليه لسداد ديونه، ولا تبرأ ذمة المدين من الدين إلا بالوفاء أو ما يقوم مقامه، وفى خصوص شرعية الحبس كوسيلة لإجبار المدين على الوفاء بالدين فالرأى المنفق عليه بين أئمة المسلمين هو جواز حبس المدين الموسر الممتنع من أداء الحق إلى مستحقه حملاً له على أدائه ولهم فى ذلك أدلة من السنة والإجماع إذ جاء فى الحديث الشريف «لئىّ الواحد ظلم يحل عرضه وعقوبته» واللئىّ المطل والواجد الغنى وإحلال العرض هو إغلاظ القول للمدين وشكايته. وروى عن الخليفين عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وكثير من الصحابة والتابعين وقضاة المسلمين أنهم كانوا يحبسون المدينين المماطلين وقد كانت هذه المبادئ معمولاً بها فى مصر فى الديون كافة قبل سن القوانين الحديثة.

فصل البند رقم 50 من لائحة 17 يونيه سنة 1880 وهى أول تشريع منظم للمحاكم الشرعية على ما يلى:

«حيث إن الأحكام الشرعية تقتضى فى بعض الأحيان سجن بعض أشخاص على حقوق شرعية بحسب ما تقتضيه الأصول المرعية شرعاً فتلزم أنه إذا وجد رئيس المحكمة من يقتضى سجنه بحسب الكيفيات المعلومة شرعاً أن يجرى

سجن من ذكر بسجنها المختص بها بموافقة الشرع وإن لم يتيسر ذلك فترسل من يقتضى سجنه إلى محل الإدارة القريب منها ليسجن بالسجن الموجود بشرط أن يكون سجنه وإطلاقه تحت إذن الحاكم الشرعى الموجود بتلك المحكمة إجراء للأحكام الشرعية مجراها وإيصالا للحقوق المستحقة فى أوقاتها». وقد ظل هذا النص معمولاً به حتى صدرت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالقانون رقم 31 لسنة 1910 وقصرت الحبس على ديون النفقة وما فى حكمها فنصت فى المادة 343 على أنه «إذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو فى أجرة الحضانة أو الرضاع أو المسكن يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التى بدائرتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوماً أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلاً فإنه يخلى سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية» وقد رددت المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الحالية الصادرة بالقانون رقم 78 لسنة 1931 والتى تقدم ذكرها نص المادة 343 من اللائحة السابقة الصادرة بالقانون رقم 31 لسنة 1910 مع تعديل يسير لم يجاوز تخويل المحكمة التى أصدرت الحكم ذات الاختصاص المخول للمحكمة الجزئية التى يقع بدائرتها محل التنفيذ وهو الحكم بحبس المحكوم عليه الممتنع من تنفيذ الحكم رغم قدرته على ذلك. وحاصل ما تقدم أن المشرع إنما قنن فى النص المطعون فيه والنصوص السابقة عليه حكماً من الأحكام المتفق عليها فى الشريعة الإسلامية كما نص فى أكثر مسائل الأحوال الشخصية باعتبارها القانون العام المنظم لهذه المسائل وقد حرص الدستور على النص فى مادته الثانية على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع تقريراً للأمر الواقع الذى جرى عليه العمل حتى فى عهد الدساتير السابقة التى أغفلت النص على ذلك، وهكذا جاء النص المطعون فيه متفقاً مع الدستور.

ومن حيث إن المشرع لم يقف فى إقرار الإكراه البدنى كوسيلة لاستيفاء الديون عند حد ديون النفقة وما فى حكمها المبينة فى النص المطعون فيه بل

تجاوزها إلى غيرها من الديون التي تقتضى طبيعتها وتبرر هذه الوسيلة فخصص المشرع فى قانون الإجراءات الجنائية بابا مستقلا للإكراه البدنى (المواد من 511 إلى 523) وقد أجازت المادة 511 تحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة بطريق الإكراه البدنى ويكون الإكراه بالحبس البسيط وتشمل هذه المبالغ فضلا عن الغرامات ما يجب رده والتعويضات والمصروفات كما أجازت المادة 519 لمحكمة الجناح التى يقيم بدائلتها المحكوم عليه بتعويضات لغير الحكومة أن تحكم عليه بالإكراه البدنى إذا امتنع عن تنفيذ الحكم رغم قدرته على ذلك ولا تزيد مدته على ثلاثة أشهر ولا يخصم شئ من التعويض نظير الإكراه فى هذه الحالة وفضلا عن ذلك فقد استحدث المشرع فى قانون العقوبات نصا فى المادة 293 يقضى بأن «كل من صدر عليه حكم قضائى واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين ولا ترفع الدعوى عليه إلا بناء على شكوى من صاحب الشأن وإذا رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنة وفى جميع الأحوال إذا أدى المحكوم عليه ما تجدد فى ذمته أو قدم كفيلة يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة» وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذه المادة عند إضافتها إلى قانون العقوبات، أنها مادة جديدة أضيفت للمعاقبة على جريمة هجر العائلة التى تعاقب عليها القوانين الحديثة، وظاهر من هذا النص أن المشرع يستهدف حمل المحكوم عليه على الوفاء بما حكم به بحيث إذا قام بذلك أو قدم كفيلة يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة.

ومن حيث إن المادة 41 من الدستور تنص على أن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر يستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون وهذا النص لا يعنى أن الحرية

الشخصية حق مطلق لا ترد عليه القيود ذلك أن الإنسان لم يعرف هذه الحرية المطلقة إلا عندما كان يعيش فردا فى العصور الأولى فلما اقتضت ضرورات الحياة أن ينتظم فى سلك الجماعة أصبح كائنا اجتماعيا لا يستطيع العيش فردا وقد اقتضاه ذلك أن يلتزم فى تصرفاته وأفعاله وأقواله الأصول والقواعد التى تتواضع عليها الجماعة ومن شأن هذه القواعد وتلك الأصول أن تحد من حريته فتحول دون اعتدائه على غيره من أعضاء المجتمع حتى يستطيع التمتع بمثل ما يتمتع به. والقانون هو الوسيلة الوحيدة لوضع هذه الحدود، وقد قامت تشريعات العقاب على هذا الأساس لأنها إنما تؤثم صورا من العدوان على الغير حفظا لأمن الجماعة ونظام المجتمع ولو أن الحرية أطلقت دون قيد لسادت الفوضى واختل الأمن والنظام وارتد المجتمع إلى عهود الغابة. يؤيد هذا النظر أن المشرع الدستورى إذ يقرر الضمانات التى تجب مراعاتها عند القبض على الأفراد وحبسهم وإذ يوجب إشراف القضاء والنيابة على إجراءات القبض والحبس وضرورة استصدار أوامر القبض والحبس وغيرها من الإجراءات المقيدة للحرية من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقا لأحكام القانون فإنه يقر تقييد حرية الأفراد إذا اقترفوا ما يقتضى ذلك من الجرائم ومخالفة القانون، كما يقر بأن الحرية الشخصية التى أحاطها بسياج من القداسة فى صدر النص ليست حرية مطلقة تمتنع على القيود والحدود إذا اقتضت مصلحة المجتمع فرض هذه الحدود والقيود.

ومن حيث إن السبب الثانى من أسباب الطعن المبني على أن النص المطعون فيه يخل بمبدأ المساواة المنصوص عليه فى المادة 40 من الدستور مردود بأن المساواة إنما تتحقق بتوافر شرطى العموم والتجريد فى التشريعات فهى ليست مساواة حسابية، ذلك لأن المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط تتحدد بها المراكز القانونية التى يتساوى بها الأفراد أمام القانون بحيث إذا توافرت هذه الشروط فى طائفة من الأفراد وجب إعمال المساواة بينهم لتمائل ظروفهم ومراكزهم القانونية وإذا اختلفت هذه الظروف بأن توافرت الشروط فى البعض دون البعض الآخر انتفى مناط التسوية بينهم.

ومن حيث إنه أيا كان وجه الرأى فيما ساقه المدعى بشأن وقف تنفيذ أحكام الطاعة بطرق القهر تنفيذا لقرار صدر من وزير العدل على خلاف ما تقضى به المادة 345 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بقانون وانحسار تطبيق النص المطعون فيه إذا كان أحد الطرفين المتنازعين أجنبيا وذلك تأييدا لوجهة نظره فى إخلال النص المطعون فيه بمبدأ المساواة فإن النعى بذلك على النص المطعون فيه يكون غير سديد لاختلاف المراكز القانونية للمحكوم عليهم بديون النفقة وما فى حكمها عنها بالنسبة إلى الزوجات المحكوم عليهن بالطاعة لأزواجهن والأزواج الأجانب.

ومن حيث إنه بالنسبة إلى السبب الثالث من أسباب الطعن وهو مخالفة النص المطعون فيه للمادة 68 من الدستور فيما تقرره من حق كل مواطن فى الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى فإنه مردود بأن النص المطعون فيه إذ يسند إلى المحكمة الجزئية التى أصدرت الحكم أو المحكمة التى بدائلتها محل التنفيذ اختصاص الحكم بحبس المحكوم عليه بالنفقة وما فى حكمها إذا امتنع من تنفيذ الحكم رغم قدرته على ذلك فإنه يسنده إلى كلتيهما تيسيرا على المحكوم له، ذلك لأن إسناد هذا الاختصاص إلى المحكمة الأولى إعمال لقاعدة عامة تقضى باختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم بالإشراف على تنفيذه وبالفصل فيما ينشأ عنه من مشكلات هى أقدر على الفصل فيها من سواها لإحاطتها بموضوع المنازعة التى فصلت فيها كما أن جمع عناصر الخصومة أمام محكمة واحدة يؤدى إلى قصد فى الوقت والإجراءات.

أما المحكمة التى يتبعها محل التنفيذ فمرد اختصاصها إلى تجنب المحكوم له مشقة الانتقال إلى مقر المحكمة التى أصدرت الحكم إذا كان محل التنفيذ خارج دائرتها مما يكفل السرعة فى تنفيذ الحكم. ولقد حرص المشرع على التيسير على مدعى النفقة منذ المرحلة الأولى للدعوى فجعل له الخيار فى رفع الدعوى إما إلى المحكمة التى يقع بدائلتها موطن المدعى عليه عملا بالقاعدة العامة أو موطن المدعى وفقا لما تقتضيه مصلحته (المادة 57).

ومن حيث إن الحكم بحبس المحكوم عليه بالنفقة وما في حكمها ليس عقوبة جنائية بمفهومها الفني الدقيق بل هو وسيلة إرغام وإكراه للمحكوم عليه كي يؤدي ما عليه متى كان قادرا على ذلك وامتنع عنتا وظلما وقد أسنده المشرع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بالنفقة وما في حكمها والمحكمة التي يقع بدائرتها محل التنفيذ للأسباب الجدية المتقدم ذكرها فكلتاها قاض طبيعي لدعوى الحبس حملا للمحكوم عليه بدين النفقة وما في حكمها على الوفاء به.

ومن حيث إنه بالنسبة إلى السبب الرابع من أسباب الطعن المبني على مخالفة النص المطعون فيه لمبدأ التضامن الاجتماعي المقرر في المادة السابعة من الدستور فضلا عن إخلاله بتقاليد الأسرة التي كفلتها المادة التاسعة من الدستور فإنه مردود بأن المشرع إذ شرع وسيلة الحبس لحمل المحكوم عليه بالنفقة وما في حكمها على الوفاء بها متى كان قادرا على ذلك وامتنع عنتا ومطلا بغير حق وهي ديون ممتازة ذات طابع حيوي مقدمة على غيرها بل هي قوام الحياة في كل أسرة يقوم بها أودها غذاء وكساء وسكنا ومن ثم يكون التخلف عن أدائها ضارا أبلغ الضرر بالأسرة موهنا روابط التضامن والمودة بين أعضائها ويكون إكراه المسئول عن النفقة وما في حكمها على الوفاء بها بوسيلة الحبس وضعاً للأمور في نصابها الصحيح يرد المحكوم عليه المتعنت عن ظلمه وعنته فيحل الوئام والوفاق بين أعضاء الأسرة محل الشقاق والبغضاء وعلى مقتضى ذلك يكون هدف النص المطعون فيه عكس ما ينعاه عليه المدعى دعم التضامن الاجتماعي وتوثيق القيم والتقاليد الرشيدة وإرساء الأواصر بين أعضاء الأسرة على دعائم وطيدة من المودة والرحمة.

ومن حيث إنه بالنسبة إلى السبب الخامس من أسباب الطعن المبني على قيام ازدواج بين المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة 293 من قانون العقوبات فإن هذا العيب لو صح فإنه يعيب التشريع ولكنه لا يصلح سببا للطعن بعدم الدستورية ، ذلك أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح تقوم على مخالفة القانون أو اللائحة للدستور والمناط في تقرير دستورية التشريع أو عدم دستوريته هو باتفاقه أو مخالفته لأحكام الدستور. على أن المشرع لم يغفل

هذا الأمر إذ عمل على التنسيق بين النص المطعون فيه والمادة 293 من قانون العقوبات عند التطبيق فأصدر في 11 من أكتوبر سنة 1937 المرسوم بقانون رقم 92 لسنة 1937 الخاص بالإجراءات التي تتخذ وفقا للمادة 293 من قانون العقوبات ونص في المادة الأولى منه على أنه «لا يجوز في الأحوال التي تطبق فيها المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير في الإجراءات المنصوص عليها في المادة 293 من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو بأجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن قد استنفد الإجراءات المشار إليها في المادة 347 المذكورة»، كما نص في المادة الثانية على أنه «إذا نفذ الإكراه البدني على شخص وفقا لحكم المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ثم حكم عليه بسبب الواقعة نفسها بعقوبة الحبس تطبيقا للمادة 293 من قانون العقوبات استنزلت مدة الإكراه البدني الأولى من مدة الحبس المحكوم به، فإذا حكم عليه بغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار عشرة قروش عن كل يوم من أيام الإكراه البدني الذي سبق إنفاذه فيه».

ومن حيث إنه يخلص من كل ما تقدم أن الدعوى لا تقوم على أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين رفضها .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ومصادرة الكفالة وإلزام المدعى المصروفات وثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة.

4- إلغاء الحبس في تنفيذ دين النفقة في القانون رقم (1) لسنة 2000 بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية :

صدر القانون رقم (1) لسنة 2000 بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية، ونص في المادة الرابعة من قانون إصداره على إلغاء لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم 78 لسنة 1931.

وكان مشروع هذا القانون كما ورد من الحكومة يتضمن نصا برقم (77) يتضمن تنفيذ أحكام النفقات بطريق الحبس إذ كان يجرى على أن: إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم النهائي الصادر في دعاوى النفقات والأجور وما في حكمها، جاز للمحكوم له أو من يمثله قانونا أن يرفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو التي يجرى التنفيذ بدائرتها بصحيفة ترفق بها صورة رسمية من أصل الحكم المعلن والمذيل بالصيغة التنفيذية، وما لم يثبت المحكوم عليه أنه أصبح عاجزا عن الوفاء بسبب لا يد له فيه، أمره القاضي بالأداء خلال أجل لا يزيد على خمسة عشر يوما، فإن لم يمتثل قضي بحبسه مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر، فإذا امتثل تأمر المحكمة أو النيابة العامة بإخلاء سبيله، دون إخلال بحق المحكوم له في التنفيذ بالطرق العادية»، وقد وافق على هذا النص مجلس الشورى كما وافق عليه مجلس الشعب من حيث المبدأ، إلا أنه بعد هذه الموافقة سحبت الحكومة هذا النص من مشروع القانون استنادا لوجود مادة مشابهة بقانون العقوبات هي المادة 293.

5- إعادة الحبس في تنفيذ دين النفقة بالقانون رقم 91 لسنة 2000؛

بتاريخ 18 مايو سنة 2000 صدر القانون رقم 91 لسنة 2000 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم (1) لسنة 2000، وأعاد الحبس في تنفيذ أحكام النفقات وقد عمل بهذا القانون اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية في 18 مايو سنة 2000 (العدد 20 تابع أ).

وقد أعاد الشارع الحبس في تنفيذ أحكام النفقات استجابة للرأي العام الذي نادى بإعادته بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2000 لما يحققه من مزايا منها سرعة الحصول على حكم بالحبس، بما ييسر تنفيذ أحكام النفقات ونعرض فيما يلي لأحكام الحبس في القانون رقم 91 لسنة 2000.

أحكام الحبس فى تنفيذ دين النفقة

فى القانون رقم 91 لسنة 2000

6- النصوص القانونية:

المادة الأولى من القانون رقم 91 لسنة 2000⁽¹⁾ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم 1 لسنة 2000:

يضاف إلى قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم 1 لسنة 2000 بند جديد برقم 9 إلى المادة (9) (أولا) المسائل المتعلقة بالولاية على النفس، ومادة جديدة برقم 76 مكررا نصهما الآتيان:

مادة 9 (أولا) المسائل المتعلقة بالولاية على النفس:

بند 9- «دعوى الحبس لامتناع المحكوم عيه عن تنفيذ أحكام النفقات وما فى حكمها ويكون الحكم فى ذلك نهائيا».

مادة (76 مكررا):

«إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم النهائى الصادر فى دعوى النفقات والأجور وما فى حكمها جاز للمحكوم له أن يرفع الأمر إلى المحكمة التى أصدرت الحكم أو التى يجرى التنفيذ بدائرتها، ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بأداء ما حكم به وأمرته بالأداء ولم يمتثل حكمت بحبسه مدة لا تزيد على ثلاثين يوما.

فإذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا يقبله الصادر لصالحه الحكم، فإنه يخلى سبيله، وذلك كله دون إخلال بحق المحكوم له فى التنفيذ بالطرق العادية.

(1) الجريدة الرسمية العدد 20 تابع (أ) فى 18 مايو سنة 2000- وعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

ولا يجوز فى الأحوال التى تطبق فيها هذه المادة السير فى الإجراءات المنصوص عليها فى المادة (293) من قانون العقوبات مالم يكن المحكوم له قد استنفد الإجراءات المشار إليها فى الفقرة الأولى.

وإذا نفذ بالإكراه البدنى على شخص وفقا لحكم هذه المادة، ثم حكمت عليه بسبب الواقعة ذاتها بعقوبة الحبس طبقا للمادة (293) من قانون العقوبات، استنزلت مدة الإكراه البدنى الأولى من مدة الحبس المحكوم بها، فإذا حكم عليه بغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار خمسة جنيهاً عن كل يوم من أيام الإكراه البدنى الذى سبق إنفاذه عليه».

7- شروط الحكم بالحبس فى دين النفقة :

1- أن يكون ثمة حكم صادر فى النفقات والأجور وما فى حكمها، ويستوى أن يكون الحكم صادرا بأصل النفقة أو بزيادتها. وعلة اشتراط صدور حكم ظهور حق المحكوم له فى النفقة وثبوت وجوبه على المحكوم عليه.

والمقصود بالنفقات فى حكم المادة 76 مكررا المضافة بالقانون رقم 91 لسنة 2000 النفقات الواجبة المقررة، وهى المفروضة بحكم الشرع متى تحقق سبب وجوبها دون النفقة المؤقتة التى يقررها القضاء لضرورة ملجئة تدور معها وجودا أو عدما، وتكون جزءا من حق فى ذمة من يحكم عليه بالنفقة المؤقتة مادام أنه لم ينازع فيه منازعة جدية، كالنفقة التى تفرض للدائن فى دعوى الحساب حتى يفصل فى الدعوى. فهذه النفقة الوقتية هى حق مدنى لا صلة له بالأحوال الشخصية⁽²⁾.

كما يخرج من نطاق هذه النفقات، النفقة المؤقتة التى يقضى بها للزوجة أو لصغارها حتى يقضى فى أصل دعوى النفقة عملا بالمادة 16 من المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1929 (المستبدلة بالقانون رقم 100 لسنة 1985) أو النفقة المؤقتة

(2) الحكم بالحبس لدين النفقة - صدره وطبيعته والإشكال فيه بحث للأستاذ فتحى عبد الصبور منشور بالمجموعة الرسمية للأحكام والبحوث القانونية العدد 3 لسنة 61 سبتمبر 1964 ص 899.

التي تفرض للزوجة أو الأولاد أو الأقارب من المحكمة الابتدائية (محكمة الأسرة الآن) عملاً بالمادة العاشرة من القانون رقم (1) لسنة 2000 أو من محكمة الاستئناف عملاً بالمادة 59 من القانون المذكور.

والمادة سالفه الذكر تشمل النفقات والأجور ومثل الأجور أجر الإرضاع أو الحضانة وأجر الخادم وأجر المسكن؛ كما تشمل ما فى حكم النفقات والأجور، كالمصروفات المدرسية.

غير أنه يجب مراعاة أن نفقة الأصول والفروع وسائر الأقارب تسقط بمضى مدة شهر فأكثر دون أن يتقاضاها المحكوم له، وعلى ذلك إذا حكم القاضى بالنفقة أو اتفق عليها بين المنفق والمستحق ومضى شهر على استحقاقها لا يطالب المستحق بنفقة الشهر الذى مضى ولكن يطالب بالشهر الحاضر.

أما إذا كانت المدة التى مضت تقل عن شهر فإنها تعتبر ديناً ولا تسقط النفقة فيها. أما إذا كان المنفق قد أذن للقریب باستدانة النفقة أو أذن له القاضى بذلك، واستدانها بالفعل، فإنها لا تسقط بمضى شهر فأكثر وتعتبر ديناً فى ذمة القريب لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء، أما إذا إذن للقریب بالاستدانة ولم يستدن النفقة بالفعل، فإنها تسقط بمضى شهر فأكثر.

2- أن يكون الحكم الصادر بالنفقات والأجور وما فى حكمها نهائياً.

والحكم يكون نهائياً إما لاستنفاد طريق الطعن فيه بالاستئناف أو فوات ميعاد الاستئناف.

فإذا كان ميعاد الطعن بالاستئناف فى الحكم مازال مفتوحاً فقد أوجب منشور الحقانية رقم 1695 فى 17 مارس سنة 1911 على المحكمة أن تعلق تنفيذ الحكم بالحبس على فوات مدة الطعن وهذا لا يمنع المحكوم له من التنفيذ على أموال المحكوم عليه بالطرق التى أجازها الشارع⁽³⁾، ومفاد هذا المنشور أنه لا يجوز للمحكمة التى تنتظر دعوى الحبس أن تقضى بعدم قبولها تأسيساً على أن ميعاد الاستئناف فى الحكم مازال قائماً.

(3) منشور الحقانية رقم 1695 فى 17 مارس سنة 1911 - الأقصر الجزئية فى 1986/11/24 الدعوى 1986/136 حبس. وقد أشار أيضاً إلى المعارضة.

غير أن العمل جرى على القضاء بعدم قبول الدعوى فى هذه الحالة. وعلة اشتراط نهائية الحكم، أن الحبس يضر بمن يقع عليه ضررا غير قابل للتعويض ولم تجزه اللائحة إلا لضرورة خاصة فلا يجوز توقيعه إلا إذا كان السبب الموجب له غير قابل للزوال⁽⁴⁾.

ولا يغنى شمول الحكم بالنفاذ عن نهائيته فالأحكام الصادرة بالنفقات أو الأجور أو المصروفات وما فى حكمها واجبة النفاذ بقوة القانون وبلا كفالة (م65 من القانون رقم 1 لسنة 2000)، لأن شمول الحكم بالنفاذ طبقا للقانون لا يمنع من كونه معرضا للإلغاء أو التعديل.

3- أن يثبت لدى المحكمة امتناع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم. والامتناع عن تنفيذ الحكم كما يكون صراحة يكون ضمنا، وكفى لاعتبار المدين ممتعا عن الدفع سكوته عن أداء النفقة بعد إعلانه بالحكم الصادر فيها⁽⁵⁾ خصوصا وأن المحكمة المختصة بدعوى الحبس تتبع فى إجراءاتها الضمانات الكافية فهى لا تحكم بالحبس إلا بعد أمر المحكوم عليه بالدفع وعدم امتثاله كما سيلي.

(4) منشور الحاقانية رقم 1695 فى 17 مارس سنة 1911.

(5) فقد جاء بمنشور الحاقانية رقم 2262 فى 24 فبراير سنة 1912 ما يأتى:

لاحظت الوزارة من مراجعة قضايا الحبس أن بعض المحاكم لا تسير فى إجراءات الحبس إلا على محضر صادر فى مواجهة المحكوم عليه ومثبت فيه امتناعه فعلا من أداء النفقة وحيث إن المادة 343 (المقابلة للمادة 347 من اللائحة الجديدة) التى قضت بحبس المدين عند امتناعه عن دفع النفقة المحكوم بها لم تحتّم أن يكون الامتناع صريحا بل يجوز أن يكون ضمنيا وكفى لاعتبار المدين ممتعا عن الدفع سكوته عن أداء النفقة بعد إعلانه بالحكم الصادر بها خصوصا وأن محضر الامتناع ليس إلا وسيلة للسير فى إجراءات الحبس ولا تحكم المحكمة بالحبس إلا بعد أمر المحكوم عليه بالدفع وعدم امتثاله وفى إجراءات المحكمة ضمانات كافية للمدين لذلك ترى الوزارة أنه ليس من الضروري أن يكون محضر الامتناع صادرا فى مواجهة المحكوم عليه وأنه يكفى لاعتباره ممتعا عن دفع النفقة للمحضر المكلف بقبضها - وفى هذا المعنى بندر طنطا قسم أول الجزئية بتاريخ 1988/4/26 الدعوى رقم 32 لسنة 1987 حبس.

4- أن يكون المحكوم عليه قادرا على تنفيذ الحكم الصادر ضده. وشرط القدرة على التنفيذ منوط بيسار المحكوم عليه بحيث يكون في استطاعته الوفاء بالنفقة المحكوم بها وفقا للحكم المنفذ به⁽⁶⁾.

أما إذا كان المحكوم عليه معسرا فلا يجاب المحكوم له إلى طلب الحبس الذى شرع للتوصل إلى قضاء الدين فلا يكون فى حبس المحكوم عليه فائدة فلن يؤدى حبس المدين إلى وفائه بالدين.

ويصح الحبس ولو كان المحكوم له يستطيع الحصول على حقه عن طريق آخر على مال المحكوم عليه ذلك أن الشارع لم يشترط فى المادة 76 مكررا إلا أن يكون المحكوم عليه قادرا على الوفاء بدين النفقة المحكوم به. ويقع عبء إثبات القدرة على الوفاء بالنفقة المحكوم بها على عاتق المحكوم له بالنفقة، لأن الأصل فى الإنسان الفقر.

وتعتبر قدرة المحكوم عليه على تنفيذ الحكم من المسائل الموضوعية التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع.

ويكون الإثبات فى هذه الخصوصية من الدعوى قائما بذاته ومنفصلا عن الإثبات الذى تم أمام المحكمة التى أصدرت الحكم بالنفقة موضوع دعوى الحبس، فقد تطلب نص المادة 76 مكررا أن يثبت من جديد أمام المحكمة قدرة المحكوم عليه على القيام بأداء ما حكم به، وعلى هذا لا يكون حكم النفقة دليلا بذاته على اليسار أمام قاضى الحبس لأن حالة الشخص من حيث اليسار أو الإعسار من الأمور القابلة للتغيير.

ويجب أن تبين المحكمة الأساس الذى استظهرت منه قدرة المحكوم عليه وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور فى التسبيب⁽⁷⁾.

(6) الدكتور فتحى عبد الصبور - البحث المشار إليه ص 902 - الأقصر الجزئية بتاريخ 1986/11/24 فى الدعوى رقم 136 لسنة 1986 حبس.

(7) المستشار أحمد نصر الجندى - قوانين الأحوال الشخصية فى ضوء القضاء والفقهاء 1980 ص 312 - ولكنه يستطرد أن حكم النفقة يعتبر قرينة على اليسار تقبل إثبات العكس - المستشار السيد خلف قضاء المحاكم الجزئية والابتدائية 1980 ص 74.

وقد جاء بمنشور الحقانية رقم 66 فى 27 مارس 1916 ما يأتى:

«لا يكتفى بقول الشاهدين فى دعاوى الحبس أن المطلوب حبسه قادر على الدفع بدون أن تتبين المحكمة وجه القدرة على ذلك وحيث إن القدرة على الأداء موكل تقديرها للقاضى دون غيره وإنما يستعين على إظهارها ببيان الوجه الذى يدل عليها فإذا أجمل الشاهد فعلى القاضى أن يستفسر منه حتى يستجلى الحقيقة ويتمكن من تقدير حالة المطلوب حبسه».

كما جاء بمنشورها رقم 81 فى 13 مايو سنة 1916: لاحظت الحقانية على بعض المحاكم ما يأتى:

«تكاليف طالب الحبس بالبينة على اليسار بعد أن اعترف المدعى عليه باليسار مع أن الاعتراف فى هذا حجة لا يحتاج معها إلى بينة».

وقد قضت محكمة قويسنا الجزئية للأحوال الشخصية - تطبيقاً للمادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (الملغاة) - بتاريخ 1988/4/26 فى الدعوى رقم 13 لسنة 1988 بأن:

«وحيث إنه لما كان ما سلف وهديا به وكان الثابت للمحكمة من مطالعتها لأوراق الدعوى ومستنداتها أن المدعية قد تحصلت على حكم بفرض نفقة لها على المدعى عليه قدرها سبعة وأربعون جنيها شهريا وذلك من الحكم الصادر فى الدعوى رقم 376 سنة 1982 أحوال شخصية نفس قويسنا والقاضى بنفقة للمدعية بمبلغ ثلاثين جنيها شهريا ولابنها طارق من المدعى عليه مبلغ سبعة جنيها ولولديها أميرة ووليد من المدعى عليه مبلغ عشرة جنيها مناصفة بينهما شهريا وقد بات هذا القضاء نهائيا وذلك من الشهادتين الصادرتين من نيابتي قويسنا وشبين الكوم للأحوال الشخصية المؤرخين 1984/7/5، 1984/7/7 واللتين تفيدان عدم حصول معارضة أو استئناف للحكم الصادر فى الدعوى رقم 376 سنة 1984 أحوال شخصية نفس قويسنا وكان الثابت أن المدعى عليه ممتنع عن أداء المبلغ المطالب به للمدعية وذلك من إعلانه بصحيفة تلك الدعوى كما أن الثابت أنه قادر على أداء هذا المبلغ وذلك من

الحكم الصادر فى الدعوى رقم 376 سنة 4891 أحوال شخصية نفس قويسنا⁽⁸⁾ وعدم مثوله بجلسات المحكمة ليدري الدعوى عنه بثمة دفع أو دفاع، وكان الثابت أن المحكمة أمرته بأن يؤدى للمدعى المبلغ موضوع الدعوى وذلك بجلسة 1988/3/29 وأعلن هذا الأمر بتاريخ 1988/4/9 ومن ثم يكون المدعى بالفعل ماطلا فى سداد النفقة المستحقة عليه وتكون الدعوى قد أقيمت من المدعى على سند صحيح من الواقع والقانون جديرة بالتأييد بحبس المدعى عليه لمماطلته فى الدفع لأن المطل جزاؤه الحبس وهو ما تقضى به المحكمة».

8- عدم حبس عديم الأهلية وحبس ولى المال :

نص منشور الحقانية رقم 25 فى 17 فبراير سنة 1916 على أن لا تقبل دعاوى الحبس إذا كان المطلوب حبسه عديم الأهلية بأن كان محجورا عليه أو قاصرا لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره حيث أن الحكم بالحبس على مقتضى المادة 343 (المقابلة للمادة 347 من اللائحة الحالية) شرطه ثبوت القدرة على دفع النفقة المحكوم بها وامتناع المحكوم عليه عن دفعها ومعلوم أن مال القاصر تحت يد وصيه فالشرط السابق غير متوفر فيه هذا وللمحكوم لها أن ترفع دعوى الحبس على ولى المال وليس ما يمنع من حبسه إذا تحققت المحكمة أن تحت يده مالا للقاصر أو المحجور عليه يمكن دفع النفقة منه وأنه ممتنع عن الدفع.

كما جاء بالمنشور رقم 22 فى 1932/12/5 أن: لاحظت الوزارة أن بعض المحاكم لم تراعى ما يقضى به منشور الوزارة رقم 25 لسنة 1916 فيحكم بحبس الأوصياء أو القوام بمجرد أن يثبت أن للقصر أو المحجور عليهم أموالا تحت ولايتهم مع أنه لأسباب قهرية قد لا تكون هذه الأموال فى حيازتهم أو لأنه لم يصل شيء من ريعها إلى أيديهم مثلا إلى غير ذلك مما يتعذر معه الاقتدار على الدفع ولا يتحقق شرط الحكم بالحبس - والوزارة ترى أن تعنى المحاكم بدقة البحث فى هذه القضايا للتحقق من وجود مال بالفعل لدى الوصى أو القيم

(8) ويلاحظ ما ذكرناه من أن اليسار لا يثبت من حكم النفقة.

يمكن دفع المطلوب منه فى الحال وأن تتحرى عند الاقتضاء من المجالس الحسبية والجهات الإدارية عما يلزم الوقوف عليه للوصول إلى عدالة الحكم. والواضح من المنشور المذكور أنه جعل مناط عدم حبس من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، هو قصره الذى يجعل ماله تحت يد وليه أو وصيه فلا يكون فى قدرته أداء المبلغ المقضى به إلى المحكوم له، إذ كان سن الرشد المعمول به فى تاريخ صدور المنشور هو ثمانى عشرة سنة⁽⁹⁾.

ولما كان سن الرشد قد رفع إلى واحد وعشرين سنة بمقتضى قانون المجالس الحسبية الصادر فى 13 أكتوبر سنة 1925، وأبقى قانون المحاكم الحسبية الصادر فى 1947 على هذه السن ومن بعده المرسوم بقانون رقم 119 لسنة 1952 - السارى الآن - وتحسب السن طبقاً للتقويم الميلادى (م) 77 من المرسوم بقانون). فإن أحكام هذه القوانين تكون معدلة لسن القاصر الوارد بالمنشور سالف الذكر، ولا يجوز حبس المحكوم عليه فى دين النفقة مالم يبلغ واحد وعشرين سنة ميلادية.

9- حبس الموظف العام:

قضى منشور الوزارة (الحقانية) الصادر فى 2 أبريل سنة 1913 بعدم حبس المستخدم مادام لم يسع فى الإضرار بحقوق طالب التنفيذ طبقاً لما نص عليه فى الوجه الثالث عشر من تعليمات الحبس وقد روعى أن طالب التنفيذ ربما يصل إلى حقوقه من الموظف أكثر من غيره، ولكن قد دلت الأحوال على أن كثيراً منهم امتنع عن تنفيذ أحكام النفقات الصادرة ضده مع قدرته على القيام بما حكم عليه فلا محل إذن لاستثناء المستخدمين من نص المادة 343 من اللائحة (م) 347 من اللائحة الجديدة).

(9) وكانت تحسب هذه السن بالتقويم الهجرى فيما يتعلق بالأشخاص الخاضعين فى أحوالهم الشخصية للشريعة الإسلامية «المجلس الحسبى العالى 1914/5/31 مشار إليه فى مؤلف المستشار محمد كمال حمدى الولاية على المال الجزء الأول الطبعة الأولى 1963 ص 16 هامش (1)».

ويجب إخطار المصلحة التابع لها الموظف بحكم الحبس الذى يصدر ضده لاتخاذ ما يلزم لذلك ويؤشر فى ملف القضية بتاريخ ونمرة الخطاب⁽¹⁰⁾.

(منشور رقم 2382 فى 12 مايو سنة 1914)

10- عدم جواز حبس الكفيل :

لا يجوز الحكم بحبس الكفيل الذى يقدمه المحكوم عليه بالحبس لكفالة الدين محل حكم الحبس، إذا لم يقيم المحكوم عليه بالوفاء بالمبلغ المنفذ به. ذلك أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية خلت من نص على ذلك ولأن الكفيل كفل بالمال فقط، أما إذا كانت الكفالة فى أمور الزوجية لا فى المتجمد المطلوب الحبس من أجله، فإنه يصح حبس الكفيل إذا حكم ضده وثبت أنه قادر وممتنع عن الأداء. وقد جاء بفتاوى البحر: سئل عن رجل له على آخر دين شرعى وبه كفيل فهل له المطالبة بالدين على الأصل والكفيل وحبسهما عليه أم لا أجاب نعم له ذلك.

وتطبيقاً لذلك جاء بمنشور الحقانية رقم 4881 فى 29 يونية سنة 1911 أنه :

«استعلم بعض المحاكم الشرعية عما إذا كان يجوز الحكم بالحبس على الكفيل الذى يحضره المحكوم عليه بالحبس المنصوص عنه فى المادة 343 (347 - 78 - 1931) من لائحة الإجراءات.

والوزارة تفيد بعدم حبس الكفيل حيث لم ينص على ذلك فى اللائحة ولأنه كفيل بالمال ويؤخذ من هذا الاستفهام أن بعض المحاكم تهمل فى معرفة حال الكفيل لأنه إذا كان ممن يجوز حبسه لعدم قيامه بكفالاته كان الأولى ... الخ».

(10) وكان قد صدر منشور الحقانية بتاريخ 4 يناير 1913 يقضى بأنه متى كان بحبس أحد من عمال الحكومة طبقاً لأحكام المادة 343 من اللائحة (347 - 78 لسنة 1931) يجب إخطار المصلحة التابع لها المحكوم عليه فوراً مع بيان مدة الحبس المحكوم بها ويؤشر فى ملف القضية بتاريخ ونمرة الإخطار.

11- عدم جواز حبس المحكوم عليه أكثر من مرة عن متجمد نفقة مدة

واحدة:

جاء بمنشور الحقانية رقم 4881 فى 29 يونية سنة 1911 أنه: «... لو حكم على شخص بالحبس طبقا للمادة 343 من اللائحة المذكورة (المقابلة للمادة 347 من المرسوم بقانون رقم 78 لسنة 1931 والمادة 76 مكررا من القانون رقم (1) لسنة 2000 المضافة بالقانون رقم 91 لسنة 2000) ونفذ عليه حكم الحبس فعلا ولم يتم بدفع المبالغ التى حبس من أجلها فلا يجوز حبسه مرة ثانية وإنما يبقى طريق التنفيذ على المال.

12- جواز حبس المحكوم عليه أكثر من مرة عن المبالغ التى يستجد

استحقاقها:

جاء بمنشور الحقانية رقم 10358 فى 4 نوفمبر سنة 1912: قد اشتهب الأمر على بعض المحاكم فيما إذا حكم بالحبس على شخص لامتناعه عن تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو فى أجره الحضانة أو الرضاع أو المسكن وتجددت عليه مبالغ من هذه الأنواع غير المبالغ التى حكم عليه بالحبس لأجلها وامتنع عن دفعها فاستفهمت من الوزارة عما إذا كان يجوز الحكم بحبسه مرة ثانية فى هذه الحالة أو لا يجوز. وحيث إن الحبس شرع ليكون وسيلة لإجبار المحكوم عليه على تنفيذ ما وجب عليه بمقتضى الأحكام الصادرة فى النفقات وأجرة الحضانة والرضاع والمسكن.

وحيث إن المبالغ لم تكن واجبة على المحكوم عليه ولا مستحقة التنفيذ وقت الحكم بالحبس الأول وإنما وجبت بعد ذلك بدخول الوقت الذى تستحق فيه بمقتضى الحكم كما هو النص الشرعى وحينئذ فالحكم الذى يصدر بالحبس لأجل امتناع المحكوم عليه عن دفع ما تجمد عليه لا يكون وسيلة لإجباره على التنفيذ بالنسبة للمبالغ التى تتجدد بعده لعدم وجوبها عليه فى ذلك الوقت لهذا ترى الحقانية أنه إذا تجددت مبالغ أخرى على المحكوم عليه بعد الحكم بحبسه ورفع الأمر إلى المحكمة المختصة لأجل حبسه لامتناعه عن دفعها وثبت لديها أنه

قادر على دفعها وأمرته ولم يمتثل حكمت بحبسه مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً بالتطبيق للمادة 343 من اللائحة (المقابلة للمادة 347 من المرسوم بقانون رقم 78 لسنة 1931 والمادة 76 مكررا المضافة إلى القانون رقم (1) لسنة 2000) ولو كانت مدة الحبس في المرة الأولى شهرا وذلك تحصيلًا للغرض المقصود من مشروعية الحبس ومن البديهي أنه يجب الالتفات الكلى إلى التثبت جيدا عند النظر في طلب الحبس الجديد من اقتدار المحكوم عليه بما لا يدع شكاً في هذا الخصوص مع البحث عن السبب الحامل على عدم الدفع في المرة الأولى واختياره الحبس إن كان هو التعنت أو شيئاً خلافاً.

13- كيفية رفع دعوى الحبس:

جاء بالبندين الأول والثاني من تعليمات الحبس الصادرة بمنشور وزارة الحقانية (العدل) رقم 863 في 12 فبراير سنة 1911 أنه: «إذا رغب المحكوم له حبس المحكوم عليه عند امتناعه عن دفع النفقة أو أجره الحضانة أو الرضاع أو المسكن عملاً بالمادة 343 (347 من المرسوم بقانون رقم 78 لسنة 1931 والمادة 76 مكررا المضافة إلى القانون رقم (1) لسنة 2000) فعليه أن يذكر ذلك في استمارة التنفيذ وإذا امتنع المحكوم عليه عن الدفع فعلى المنوط بالتنفيذ أن يثبت في محضره وأن يحدد اليوم الذي يحضر فيه الخصوم أمام المحكمة الجزئية (الشرعية)⁽¹¹⁾ التي أصدرت حكم النفقة أو التي بدائلتها محل التنفيذ ويعلن الخصوم بصورة من ذلك المحضر ويرسل الأوراق للمحكمة المذكورة.

ونص البند الثالث على أن يقيد طلب الحبس في دفتر خاص.

وعلى ذلك تكون التعليمات المذكورة قد أجازت لطالب الحبس أن يكتفى في رفع الدعوى بأن يذكر ذلك في استمارة التنفيذ.

وهذا الإجراء قصد به التيسير على طالب الحبس بوضع نظام مبسط لرفع دعواه بالحبس، إلا أنه ليس هناك ما يحول بينه وبين رفع دعوى الحبس بالطريق المعتاد لرفع الدعوى، أي بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة (م63 مرافعات). ومعنى ذلك أن لطالب الحبس الخيار بين هذين الطريقتين.

(11) دائرة الأحوال الشخصية (نفس) بالمحكمة الجزئية الآن.

وفى هذا جاء بمنشور الحقانية رقم 2657 فى 12 أبريل سنة 1913 أنه :

قررت بعض المحاكم رفض دعاوى الحبس بناء على أن الطالب لم يطلبه فى استمارة التنفيذ بل رفعه بواسطة إعلان كبقية الدعاوى وحيث إن المادة 343 من اللائحة (المقابلة للمادة 347 من المرسوم بقانون رقم 78 لسنة 1931 والمادة 76 مكررا المضافة إلى القانون رقم (1) لسنة 2000 تقضى بسماع دعاوى الحبس والفصل فيها مطلقا والتعليمات لا يقصد منها إلا التسهيل على طالب الحبس بالاكتفاء بذكره فى استمارة التنفيذ. لهذا لا ترى الحقانية مانعا من سماع هذه الدعاوى إذا أعلنت بطرق الإعلان المقررة.

14- المحكمة المختصة بنظر الدعوى :

نصت المادة 76 مكررا المضافة بالقانون رقم 91 لسنة 2000 على أن دعوى الحبس ترفع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم أو التى يجرى التنفيذ بدائرتها.

فقد ترك الشارع الخيار للمدعي، فله أن يرفع دعواه إما إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المنفذ به (محكمة الأسرة) أو المحكمة التى بدائرتها محل التنفيذ كما لو كان المحكوم له قد أوقع حجزا تنفيذيا ضد المحكوم ضده فى دائرة محكمة أخرى غير دائرة المحكمة التى أصدرت الحكم.

وقد راعى الشارع فى إسناد الاختصاص إلى هاتين المحكمتين التيسير على المحكوم له، ذلك لأن إسناد الاختصاص إلى المحكمة الأولى روعى فيه أن تقوم المحكمة التى أصدرت الحكم بالإشراف على تنفيذه وبالفصل فيما ينشأ عنه من مشكلات وهى أقدر على الفصل فيها. أما المحكمة التى يتبعها محل التنفيذ فمرد اختصاصها إلى تجنب المحكوم له مشقة الانتقال إلى مقر المحكمة التى أصدرت الحكم⁽¹²⁾.

15- الإجراءات التى تتبع فى نظر دعوى الحبس :

(12) المحكمة العليا - الدعوى رقم واحد لسنة 5 القضائية عليا (دستورية) فى

نظمت هذه الإجراءات تعليمات الحبس الصادرة بمنشور وزارة الحقانية رقم 863 فى 1911/2/12 سالف الذكر، وتخلص هذه الإجراءات فيما يأتى:

1- إذا حضر الطرفان فى اليوم المحدد سارت المحكمة فى الإجراءات، فإن ثبت للمحكمة أن المحكوم عليه غير قادر على تنفيذ الحكم قررت انتظار ميسرته. وإن ثبت أنه قادر على الدفع أمرته بالسداد وإن احتاج إلى مهلة مقبولة أمهلته وأجلت النظر فى المسألة إلى جلسة أخرى فإن لم يمتثل للأمر حكمت بحبسه (بند رابعا).

وتطبيق هذه التعليمات يؤدى إلى أنه إذا ثبت للمحكمة أن المحكوم عليه غير قادر على تنفيذ الحكم، فإنها تقضى برفض دعوى الحبس، ويكون على المحكوم له رفع دعوى حبس جديدة عند ميسرة المحكوم عليه.

ولذلك جاء بمنشور الحقانية رقم 233 فى 15 ديسمبر سنة 1932 أنه :

«قضت الفقرة الرابعة من تعليمات الحبس الصادر بها منشور الوزارة رقم 863 فى 12 فبراير سنة 1911 بأنه إذا ثبت للمحكمة أن المحكوم عليه غير قادر على تنفيذ الحكم قررت انتظار ميسرته .. وتبين للوزارة من تتبع قضايا الحبس أن المحاكم الشرعية قد اختلف سيرها فى هاتين الحالتين فبعضها يقرر فى الحالة الأولى انتظار الميسرة والبعض الآخر يقرر رفض الدعوى .. وترى الوزارة توحيدا للعمل وتمشيا مع الإجراءات القضائية المقررة بلائحة المحاكم الشرعية فى سائر الدعوى أن تقرر المحكمة ... رفض الدعوى ... الخ».

وإذا ثبت للمحكمة أن المحكوم عليه قادر على الدفع فإنها لا تمهله إلا إذا طلب منها إمهاله فإذا رأت أن طلب المهلة وجيه أى له ما يبرره أجابته إليه، غير أنها غير ملزمة بإعطائه مهلة أخرى. أما إذا رأت أن طلب المهلة غير ذلك فإنها ترفضه، وفى هذه الحالة تكون ملزمة بأن تبين فى حكمها الأسباب التى أوجبت الرفض.

وقد جاء بمنشور الحقانية رقم 49 فى 19 أكتوبر سنة 1912 أنه :

«لاحظت الحقانية أن بعض المحاكم الشرعية لا تزال تتساهل فى قضايا الحبس تساهلا أدى إلى عدم مراعاة القواعد التى وضعتها الوزارة ... ومن ذلك

أن بعضها يرفض طلب المهلة لأول مرة إما بلا بيان الأسباب وإما لأن المدعى لم يوافق على ذلك وقد جرى بعض المحاكم على الإمهال بلا طلب وكلا العاملين لا وجه له ومخالف للوجه السابع من التعليمات حيث نص فيه على أن المدعى عليه إذا احتاج إلى مهلة مقبولة أمهلته المحكمة والإمهال من شأنها فتمتّى رأت أن الطلب وجيه أمهلته وإلا رفضت مع بيان الأسباب الموجبة للرفض ولا دخل لرضا المدعى بالمهلة أو عدمه كما أن الإمهال بلا طلب لا وجه له لمخالفته للوجه التاسع عشر من التعليمات القاضى بأن المحاكم تحكم على وجه السرعة فى المواد المتعلقة بالحبس .. الخ.

وإذا ثبت للمحكمة أن المحكوم عليه قادر على الدفع، ولم يطلب إمهاله فإنها تأمره بسداد المبلغ المنفذ به، ويكون هذا الأمر فى مواجهته بالجلسة إن كان حاضرا، أو بإعلانه إليه إذا كان غائبا، وتكلف المحكمة المحكوم له طالب الحبس بهذا الإعلان».

وقد أفادت وزارة الحقانية بأن إعلانات أوامر الدفع يكفى فيها تحقق وصولها إلى صاحب الشأن⁽¹³⁾.

ولا يغنى عن الأمر بالأداء أن يكون الحكم الصادر بالنفقة مأمورا فيه بالأداء لأن الخطاب فى النص موجه للمحكمة المرفوع أمامها دعوى الحبس. كما لا يغنى عن هذا الأمر أن يكون المحكوم عليه مقرا بالحق بالحبس⁽¹⁴⁾. ولم يشترط النص أن يكون الأمر بالأداء مسببا. وقد جرى العمل أيضا على

(13) فقد جاء بالأمر الصادر لمحكمة طنطا الكلية الشرعية بتاريخ أول ديسمبر سنة 1915 برقم 636 ما يأتى:

استعلمت محكمة طنطا الكلية عما يتبع فى إعلانات الحبس وأوامر الدفع فى قضايا الحبس. (التي لا تقبل معارضة) بالنسبة لتقرير بطلانها من عدمه عند عدم حضور المدعى عليه وأفادت الوزارة بأن إعلانات الحبس وأوامر الدفع فى قضايا الحبس يكفى فيها تحقق وصولها إلى صاحب الشأن أو إعلانها فى المحل المنصوص عليه فى اللائحة.

(14) فقد جاء بمنشور الحقانية رقم 81 فى 13 مايو سنة 1916: جـ - حكم فى قضية حبس على المدعى عليه المعترف بالحق بالحبس مع أنه لم يؤمر بالأداء وهذا لا يوافق المذهب.

عدم تسببيه⁽¹⁵⁾.

والأمر بالأداء مؤداه ثبوت قدرة المدعى عليه على أداء المبلغ المطالب به من ناحية، وأمر المدعى عليه بأداء المبلغ المذكور من ناحية أخرى، ومن ثم فهو قرار له حجبه فلا يجوز للمحكمة العدول عنه وإعادة المناقشة فيه.

ويستفاد ذلك من صريح نص المادة 347 من اللائحة الملغاة والمقابلة للمادة 76 مكررا المضافة إلى القانون رقم (1) لسنة 2000 حيث تقول وأمرته ولم يمتثل حكمت بحبسه⁽¹⁶⁾.

2- إذا حضر المحكوم عليه وادعى براءة ذمته من المبلغ المحكوم به ولم يصادقه الطالب، فلا توقف إجراءات التنفيذ إلا أن يقدم المحكوم عليه كفيلا مقتدرا أو أودع المبلغ على ذمة المحكوم له فى إحدى خزائن الحكومة وإذا لم يرفع دعواه أمام الجهة المختصة فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الإعلان بصرف المبلغ للمحكوم له على أنه يصح إيقاف إجراءات الحبس ولو بغير إيداع إذا قدم المحكوم عليه حكما أو سندا رسميا ببراءة الذمة وللمحكوم له الطعن فى الحكم أو السند الرسمى أمام الجهة المختصة (بند خامسا)⁽¹⁷⁾.

وإذا نازع المدعى فى اقتدار الكفيل فيتبع فى ذلك ما يقضى به البند السادس

(15) وفيما يلى نموذج للأمر بالأداء الذى يصدر فى غيبة المحكوم عليه (المدعى عليه فى دعوى الحبس):

= قررت المحكمة أمر المدعى عليه بأن يؤدى إلى المدعية قيمة متجمد النفقة المطالب به وقدره قرش جنيته

وحددت لذلك جلسة / / وعلى المدعية إعلان المدعى عليه بذلك.

(16) كمال البنا فى مرافعات الأحوال الشخصية - ص 123.

(17) وبناء على ذلك جاء بمنشور الحاقانية رقم 81 فى 13 مايو سنة 1916 بأن:

سارت إحدى المحاكم فى دفع المدعى عليه ببراءة ذمته من المبلغ المطلوب فى قضية حبس لسبق إقامة المدعية مع المدعى عليه أربعة أشهر ونصف تأكل تمويينا إلى أن رفضته للعجز عن الإثبات وكان اللازم أن يكلف المدعى عليه الدافع بإيداع المبلغ فى إحدى خزائن الحكومة أو إحضار كفيل مقتدر وأن يرفع دعواه بعد ذلك أمام المحكمة المختصة ليحصل على براءة ذمته إن كانت بريئة طبقا للوجه الخامس من التعليمات.

عشر من تعليمات الحبس، فتتحقق المحكمة من كفايته ومتى ثبت لها أنه مقتدر تأخذ عليه تعهدا كتابيا بأن يضمن المحكوم عليه بالتضامن فى تنفيذ الحكم الصادر عليه ودفع جميع المبالغ المحكوم بها.

3- إذا حضر المحكوم له وغاب المحكوم عليه بعد إعلانه سارت المحكمة فى الإجراءات بلا حاجة لإقامة وكيل عن الغائب وكلفت المحكوم له بإثبات اليسار وبعد التحقق من يسار المحكوم عليه تصدر المحكمة أمرا بالدفع وتؤجل القضية لجلسة أخرى ويعلن هذا الأمر للمحكوم عليه بمعرفة الطالب بطريق الإعلانات المقررة فإن لم يدفع المحكوم عليه بعد إعلانه حكم بحبسه فى الجلسة التى تحددت (بند سادسا)⁽¹⁾.

ولا يفهم من ذلك أنه يجب على المحكمة إصدار حكمها بحبس المحكوم عليه فى ذات الجلسة المذكورة، وإنما المقصود بما ورد فى التعليمات هو ثبوت الحق للمحكمة فى إصدار الحكم بحبسه فى هذه الجلسة، ولا يوجد ما يحول دون إرجاء المحكمة إصدار حكمها بالحبس إلى جلسة لاحقة، وهو ما سار عليه العمل بالمحاكم.

16- قرار وقف إجراءات التنفيذ لادعاء براءة الذمة منهى للخصومة :

قضى الوجه الخامس من تعليمات الحبس الصادر بها منشور الوزارة رقم 863 سنة 1911 بوقف إجراءات التنفيذ إذا ادعى المدين براءة ذمته بشرط تقديم كفيل مقتدر أو إيداع المبلغ المنفذ به فى إحدى خزائن الحكومة وقد اعتادت بعض المحاكم أن يوقف السير فى قضية الحبس فى هذه الحالة مع أنها ليست من الأحوال المبينة فى اللائحة التى يقرر فيها وقف السير.

وبما أن قرار وقف إجراءات التنفيذ يعتبر منهي لقضية الحبس حيث لا سبيل للحكم به مع وجود الكفيل المقتدر أو إيداع المبلغ فترى الوزارة وجوب تسجيل هذا القرار واعتبار القضية التى يصدر فيها منتهية غير قابلة لتجديد السير.

(1) راجع الأمر الصادر لمحكمة طنطا الكلية الشرعية بتاريخ 1915/12/1 المنشور سلفا.

وبعد استحقاق المبلغ المودع لواحد من الخصوم يأذن القاضي الشرعى بناء على طلب المستحق وبعد الاطلاع على الأوراق الرسمية المثبتة لاستحقاقه بصرفه إليه وتحفظ هذه الأوراق مع إذن الصرف.

(منشور الحقانية (العدل) رقم 7 فى 1929/3/7)

17- شطب دعوى براءة الذمة وأثر ذلك على المبلغ المودع خزينة المحكمة:

إذا ادعى المحكوم عليه أثناء نظر الحبس براءة ذمته من المبلغ الصادر به الحكم المنفذ به ولم يصادقه المدعى على ذلك، ثم قام بإيداع هذا المبلغ إحدى الخزائن الحكومية على ذمة المدعي، وقام برفع دعوى ببراءة ذمته من المبلغ المذكور أمام المحكمة المختصة، ثم تخلف عن الحضور أمام هذه المحكمة فقررت شطب دعواه، فلا يترتب على ذلك تسليم المبلغ المودع منه إلى المحكوم له، وإنما يتعين عليه اتباع الإجراءات القانونية للحصول عليه⁽¹⁾.

18- مدة الحبس:

حددت المادة 76 مكررا مدة الحبس - كما فعلت المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الملغاة - بما لا يزيد على ثلاثين يوما. على أنه إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا يقبله الصادر لصالحه الحكم فإنه يخلو سبيله. وقد نصت تعليمات الحبس (البند 18) على أن يفرج عن المحكوم عليه حالا متى سدد المبالغ المحبوس من أجلها أو قدم كفيلا مقتدرا أو طلب المحكوم له الإفراج عنه أو ألغى الحكم الصادر بالنفقة أو صدر حكم آخر بإسقاطها. وسيأتى تفصيل ذلك.

19- الحكم الصادر بالحبس:

أوجب البند (تاسعا) من تعليمات الحبس أن يصدر الحكم فى دعوى الحبس مسببا، إذ نصت على أنه: على المحكمة فى كل الأحوال أن تصدر قرارا بما تراه مبنيا على الأسباب التى تؤيده. فإذا صدر الحكم غير مسبب كان باطلا. ويجب أن يذكر فى الحكم الصادر بالحبس المبالغ الواجب دفعها ومدة

(1) كتاب الحقانية لمحكمة طنطا الكلية فى 1921/1/20 برقم 328.

الحبس ويبين فيه أنه لو دفع المحكوم عليه تلك المبالغ أو قدم كفيلاً مقتدرًا أو طلب المحكوم له الإفراج عنه، فإنه يفرج عنه في الحال (بند 11 من تعليمات الحبس)⁽¹⁾.

20- الحكم بالحبس عند تقسيط النفقة:

جاء بمنشور الحقانية رقم 3710 في 13 مايو سنة 1931 أنه: جرى بعض المحاكم على القضاء بتقسيط مبلغ النفقات المطلوب من المحكوم عليه بناء على اتفاق الطرفين وبحبسه إذا تأخر عن دفع أى قسط ولما كان الحكم بالحبس بهذه الحالة سابقاً لأوانه فالواجب ألا يحكم بالحبس إلا إذا حل القسط وامتنع المحكوم عليه عن أدائه بدون أن يثبت أنه قد طرأ عليه بعد الحكم بالتقسيط ما أوجب إعساره.

21- عدم السير في قضايا الحبس في حالة حصول الإعلان إلى النيابة:

أوجب منشور الحقانية رقم 25 في 30 أغسطس سنة 1917 عدم السير في دعاوى الحبس في حالة حصول الإعلان فيها للنيابة وقد جاء به: حيث إن الحبس من الإجراءات التي يجب الاحتياط فيها وتمكين المدعى عليه من المدافعة إذا أراد فضلاً عن أن أحكام الحبس مما يتعين تنفيذها على النفس ولا يتم ذلك إلا إذا كان للمطلوب حبسه محل إقامة معلوم فلهذا ترى الحقانية عدم السير في دعاوى الحبس في حالة حصول الإعلان فيها للنيابة وإذا أعلن في محل آخر وشكت المحكمة في صحة الإعلان فلها أن تقرر استحضار قضية النفقة للتحقق من حصول الإعلان في محل يصح الإعلان فيه.

22- أثر تخلف الطرفين في دعوى الحبس عن الحضور:

(1) ونعرض فيما يلي نموذج لمنطوق حكم صادر بالحبس:

= حكمت المحكمة على المدعى عليه: بحبسه ثلاثين يوماً (مثلاً) من تاريخ القبض عليه نظير امتناعه عن دفع مبلغ فقط للمدعية، على أنه إذا دفعه إليها أو أحضر لها به كفيلاً ترضاه أو طلبت هي الإفراج عنه فإنه يفرج عنه فوراً وألزمت المدعى عليه المصاريف ومبلغ مقابل أتعاب المحاماة. وقد نص في البند (عاشراً) من تعليمات الحبس على أن تسجل القرارات الصادرة في طلبات الحبس في دفتر من سجلات الأحكام ويخصص لذلك ويسمى سجل قرارات التنفيذ.

إذا تخلف الطرفان في دعوى الحبس، كان على المحكمة أن تقرر شطب الدعوى.

فقد نص في البند ثامنا من تعليمات الحبس على أنه إذا لم يحضر أحد من الخصوم قررت المحكمة شطب الدعوى.

23- أثر تخلف المدعى عن الحضور وحضور المدعى عليه في دعوى الحبس:

يقضى منشور الحقانية رقم 23 في 15 ديسمبر سنة 3912 بأنه إذا لم يحضر طالب الحبس في الجلسة المحددة وحضر المحكوم عليه تعيين على المحكمة أن تقرر شطب الدعوى إلا إذا طلب المدعى عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن ففي هذه الحالة يتعين إجابته إلى طلبه⁽¹⁾.

إلا أن هذا لا يستقيم الآن ونص المادة 82 مرافعات، ويجب اتباع حكم المادة الأخيرة.

(1) وكانت تعليمات الحبس (بند سابعا) تقضى بأنه إذا لم يحضر طالب الحبس وحضر المحكوم عليه يؤجل النظر في طلب الحبس أجلا غير مسمى، إلا أنه صدر المنشور المذكور ونصه كالآتي:

قضت الفقرة الرابعة من تعليمات الحبس الصادر بها منشور الوزارة رقم 863 في سنة 1911 بأنه إذا ثبت للمحكمة أن المحكوم عليه غير قادر على تنفيذ الحكم قررت انتظار ميسرته وقضت الفقرة السابعة منها بأنه إذا لم يحضر طالب الحبس وحضر المحكوم عليه يؤجل النظر في طلب الحبس أجلا غير مسمى وتبين للوزارة من تتبع قضايا الحبس أن المحاكم الشرعية قد اختلف سيرها في هاتين الحالتين فبعضها يقرر في الحالة الأولى انتظار الميسرة والبعض الآخر يقرر رفض الدعوى كما أن بعض المحاكم يقرر في الحالة الثانية التأجيل لأجل غير مسمى وبعضها يقرر اعتبار الدعوى كأن لم تكن وترى الوزارة توحيدا للعمل وتمشيا مع الإجراءات القضائية المقررة بلائحة المحاكم الشرعية في سائر الدعاوى أن تقرر المحكمة في الحالة الأولى رفض الدعوى وفي الثانية اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا طلب المدعى عليه ذلك وإلا قررت شطبها فتلفت نظر المحاكم إلى مراعاة هذا والسير على مقتضاه.

ونرى أن ذلك يتعارض مع حكم المادة 2/82 من قانون المرافعات التي تقضى بأن تحكم المحكمة في الدعوى إذا غاب المدعى في الجلسة الأولى وحضر المدعى عليه.

24- سرعة الفصل فى دعاوى الحبس :

جاء بمنشور الحقانية رقم 45 فى 24/8/1926 أنه:

قضى الوجه التاسع عشر فى تعليمات الحبس الصادرة فى فبراير سنة 1911 بأن تحكم المحاكم على وجه السرعة فى المواد المتعلقة بالحبس والمنشور الصادر فى 4 أبريل سنة 1914 رقم 2292 بأن يجب الإسراع فى قضايا الحبس مراعاة لحالة الخصوم الذين أكثرهم من النسوة المحتاجات ومع هذا قد لاحظت الوزارة أن كثيرا من المحاكم لا يراعى ذلك فيؤجل هذه القضايا آجالا واسعة ويجب طلب التأجيل لأسباب غير وجيهة وذلك مما يترتب عليه تأخير الفصل بلا موجب.

وبما أن الوزارة يهملها الإسراع فى فصل الخصومات خصوصا فى هذا النوع من القضايا فلذا توجه نظر المحاكم إلى أن يكون التأجيل فيها قصيرا ولا يجب طلب التأجيل لأسباب غير وجيهة كالتأجيل لإيداع المبلغ أو إحضار كفيل حتى لا يتضرر الخصوم.

والقصد من هذا المنشور والتعليمات سالفه الذكر هو مجرد حث همة المحكمة على الفصل فى دعاوى الحبس بسرعة، ولا يترتب على مخالفتها ثمة بطلان.

25- هل يجوز التنفيذ بالحبس بالنسبة للأحكام الصادرة لغير المسلمين؟

يتعين التفرقة فى هذا الشأن بين مرحلتين:

المرحلة الأولى: وهى الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم 264 لسنة

1955 بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المليية.

فى هذه المرحلة كان تنفيذ أحكام النفقات بالحبس جائزا فى الأحكام التى تصدر من المحاكم الشرعية فقط.

وهذه المحاكم كانت تقضى فى قضايا المسلمين، وقضايا غير المسلمين غير متحدى المذهب، أو متحدى المذهب ولم تكن لهم جهة قضائية معترف بها تفصل فى أحوالهم الشخصية، وفى قضايا غير المسلمين متحدى المذهب الذى يقبلون

التقاضى أمامها⁽¹⁾.

وعلى ذلك، لم يكن من الجائز تنفيذ الأحكام الصادرة لغير المسلمين متحدى المذهب ولهم جهة قضائية معترف بها، إلا إذا قبلوا التقاضى أمام المحاكم الشرعية، وصدر الحكم من هذه المحاكم⁽²⁾.

(1) فقد جاء بمنشور الحاقانية (العدل) رقم 24 فى 15 ديسمبر سنة 1932 أنه: قضى منشور الوزارة رقم 4 سنة 1923 الخاص بتعيين الجهة المختصة بنظر دعاوى الأحوال الشخصية بين غير المسلمين من رعايا الحكومة المحلية - والمنشور رقم 13 لسنة 1931 المكمل له بأنه فى غير دعاوى الميراث إذا اتحد مذهب الخصوم وكانت لهم جهة قضائية معترف بها تفصل فى أحوالهم الشخصية كانت المحاكم الشرعية غير مختصة = بنظر قضاياهم سواء أكانوا تابعين لإحدى الطوائف الثلاث المبينة بالمنشور الصادر فى 21 يونية سنة 1914، أم غير تابعين وعليها أن تقرر عدم الاختصاص متى دفع أمامها بذلك.

أما إذا اتحد مذهب الخصوم ولم يكن لهم مجلس مختص فإن المحاكم الشرعية تكون مختصة بالفصل فى قضاياهم الشخصية لعدم وجود جهة قضائية أخرى للفصل فيها بينهم ويكون الدفع بعدم الاختصاص فى هذه الحالة غير مقبول وقد تبين أن بعض المحاكم لم يراع تطبيق هذه المبادئ المقررة فى الاختصاص وترتب على ذلك تضارب فى الأحكام بين الجهات القضائية المختلفة فترى الوزارة لفت نظر المحاكم إلى مراعاة ذلك بالدقة فى هذه القضايا.

(2) وتطبيقا لذلك: أخذ رأى وزارة الحاقانية (العدل) فى تنفيذ حكم حبس صادر من محكمة بنها الشرعية ضد إسرائيلى نظير النفقة المقررة عليه لزوجته الإسرائيلىة فأفادت الوزارة بأن المحكمة الشرعية مختصة بنظر قضايا الإسرائيلىين متى أفتق الطرفان على التقاضى أمامها وغير مختصة إذا دفع المدعى عليه بعدم الاختصاص (كتاب الوزارة لوزارة الداخلية فى 28/8/1921 رقم 4994).

وجاء بمنشور الحاقانية رقم 12 فى 13/4/1929 بأنه: لاحظت الوزارة أن بعض المحاكم الشرعية يقبل الدفع بعدم الاختصاص بسبب اتحاد مذهب الخصوم غير المسلمين فى قضايا الحبس وترى الوزارة أن قضايا الحبس طريق للتنفيذ تختص به المحكمة الشرعية التى فى دائرتها محل إقامة المدعى عليه وأن هذه القضايا ليست محلا للنزاع فى الاختصاص بعد صدور حكم النفقة بناء على رضا الخصوم بقضاء المحكمة الشرعية أو ظهور أنها صاحبة الاختصاص لهذا توجه نظر المحاكم إلى أن الدفع بعدم

المرحلة الثانية: وهى الفترة اللاحقة للعمل بالقانون رقم 462 لسنة 1955 بإلغاء المحاكم الشرعية والملية.

فقد ألغى هذا القانون المحاكم الشرعية والملية (م1)، وأصبحت قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين وغيرهم تنتظر أمام دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية تشكل بالمحاكم الوطنية طبقا لقانون السلطة القضائية (م4).

ثم نصت المادة الخامسة من القانون على أن: تتبع أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس الملية عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكملة لها، وهذا النص جعل لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هى الأصل فى الإجراءات التى تتبع فى قضايا الأحوال الشخصية بالنسبة للمسلمين وغيرهم، ولما كان الحبس المنصوص عليه فى المادة 347 من اللائحة إجراء من إجراءات التنفيذ - كما سنرى تفصيلا - فإن أحكامه تسرى على المسلمين وغيرهم.

وهذا ما يجعل تطبيق المادة 293 من قانون العقوبات التى نصت على جريمة هجر العائلة عاما بالنسبة للمسلمين وغيرهم⁽¹⁾.

وقد استمر هذا الوضع بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2000 بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية إذ نصت المادة الثالثة من قانون إصداره على أن: «تصدر الأحكام طبقا لقوانين الأحوال الشخصية والوقف المعمول بها، ويعمل فيما لم يرد بشأنه نص فى تلك القوانين بأرجح الأقوال من مذهب الإمام أبى حنيفة.

ومع ذلك تصدر الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية بين المصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين كانت لهم جهات قضائية ملية منظمة حتى 31 ديسمبر 1955 - طبقا لشريعتهم - فيما لا يخالف النظام العام».

الاختصاص فى قضايا الحبس غير مقبول فى هذه الأحوال إذا كان سببه ما ذكر.

(1) من هذا رأى الدكتور أحمد سلامة ص20 - محكمة الاسكندرية الجزئية فى 1965/1/26 فى الدعوى رقم 9 لسنة 1964 ملى جزئي.

26- طبيعة الحكم الصادر في دعوى الحبس :

دعوى الحبس لعدم أداء النفقة المقضى بها نهائيا، ليست كسائر الدعاوى التى تقام للمطالبة بحق معين بل هى مجرد إجراء من إجراءات التنفيذ يراد بها تحقيق أثر الأحكام الصادرة فى دعاوى النفقات، أخذ فيه الشارع بفكرة الإكراه البدنى كوسيلة من وسائل التنفيذ الجبرى لإجبار المدين المماطل على الوفاء بالحكم الصادر بالنفقة، وقد خص الشارع بها مواد النفقات لتعلقها بضرورات الحياة ومقوماتها، إلا أن المشرع أوجب أن يصدر بهذا الإجراء حكم من المحكمة التى يعرض عليها النزاع، إذا ما تحقق لديها امتناع المحكوم عليه عن أداء النفقة رغم يساره وأمره بالوفاء بها. وعلى ذلك فإن الحبس المنصوص عليها بالمادة 76 مكررا ليس عقوبة جنائية.

ويؤيد هذا النظر أن المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الملغاة المقابلة للمادة الأولى من القانون رقم 91 لسنة 2000 وردت فى الكتاب الخامس من اللائحة تحت عنوان (فى تنفيذ الأحكام)، كما نصت المادتان صراحة على أن الالتجاء إلى دعوى الحبس فى تنفيذ النفقة لا يمنع من تنفيذها بالطرق الاعتيادية، وأنه إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا يقبله الصادر لصالحه الحكم فإنه يخلو سبيله.

وقد فوض المشرع وزير الحقانية (العدل الآن) فى المادة 381 من اللائحة الملغاة فى وضع اللوائح والضوابط التى تجب مراعاتها فى تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية، وقد صدر تنفيذا للنص المقابل فى اللائحة السابقة عليها العديد من المنشورات التى تحدد الإجراءات الواجب اتباعها فى رفع دعوى الحبس وسير الدعوى والحكم فيها، وقد عرضنا لها جميعا فيما تقدم، مما يدل على أن دعوى الحبس من إجراءات التنفيذ، وإلا ما صدرت هذه المنشورات بصددتها. ويحكم فى دعوى الحبس بمقتضى اليمين والنكول إذا عجز المدعى عن الإثبات وطلب اليمين، وهذا ما لا يحدث فى الدعاوى الجنائية.

ولا يترتب على الحكم بالحبس بالتطبيق للمادة 76 مكررا المضافة إلى القانون رقم (1) لسنة 2000، الآثار التى يربتها القانون على العقوبة كأحكام

العود وخلافه.

أو القول بأن المادة المذكورة تتضمن القضاء بعقوبة جنائية إلى جانب المادة 293 عقوبات التى تتضمن جريمة هجر العائلة مما يؤدى إلى مجافاة مبدأ تفريد العقاب.

وعلى هذا رأى سار أغلب الفقه⁽¹⁾، كما أخذت به المحكمة العليا فى قضائها

(1) المستشار محمد عبد اللطيف - القضاء المستعجل - طبعة الثالثة 1968 ص 503 =
= الدكتور أحمد مليجى فى مؤلفه حبس المدين فى الديون المدنية والتجارية - ص 140 -
الدكتور احمد سلامة ص 647 - كمال البنا فى مرافعات الأحوال الشخصية ص 121 -
وفى هذا المعنى المستشار عز الدين الدناصورى والأستاذ حامد عكاز فى القضاء
المستعجل وقضاء التنفيذ 1986 ص 797.
وقارن رأياً آخر إلى أن الحكم بالحبس فى دين النفقة هو حكم صادر بعقوبة أو بجزاء
جنائى لا بوسيلة تنفيذ، وقد استند هذا رأى إلى ما يأتى:

1- أن تشريع المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد استقى من الشريعة
الإسلامية (فقه الإمام أبى حنيفة)، ومن ثم ينبغى الرجوع فى تكليفه إلى ما استقر عليه
رأى الإمام أبى حنيفة الذى لا ريب قد اعتبر حبس المدين من قبيل التعزيزات جزاء ظلم
المدين المماطل.

2- أن الحبس وفقاً للمادة 347 المذكورة يصدر بحكم وفيه معنى الإيلاء، وقد قصد به
مصلحة المجتمع بصفة عامة وهو عدم امتناع كل محكوم عليه بنفقة عن أدائها مع
القدرة عليه كما أن تنفيذ حكم الحبس لا يبرئ ذمة المدين من دين النفقة الذى يجوز
تنفيذه بالطرق الاعتيادية لتنفيذ الديون، ومؤدى ذلك استقلال الحكم بالحبس فى هذه
الحالة كجزاء جنائى عن الحكم بالنفقة. ولذلك تتوافر فى الحبس لدين النفقة صفات
العقوبة.

(أ) فقد نص فى القانون على هذا الجزاء بنص تشريعى هو المادة 347 من =
اللائحة وليس بلزوم لكى يكتسب الجزاء صفة العقوبة أن يكون وارداً فى قانون
العقوبات.

(ب) ولأن الحبس لدين النفقة يصدر بحكم من المحكمة المختصة وبذلك يتميز عن
الإكراه البدنى كوسيلة للتنفيذ فى الأحكام الجنائية فالتنفيذ بطريق الإكراه البدنى لا يصدر
بحكم من القاضى وإنما تأمر به الجهة المنوط بها التنفيذ وهى النيابة العامة.

الصادر بتاريخ 1974/6/29 فى الدعوى رقم واحد لسنة 50 قضائية عليا (دستورية) «الحكم منشور ببند 201».

27- عدم السير فى الإجراءات المنصوص عليها فى المادة (293) عقوبات إلا بعد استنفاد الإجراءات المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة (76 مكررا) المضافة إلى القانون رقم (1) لسنة 2000 :

تنص الفقرة الثالثة من المادة 76 مكررا على أنه لا يجوز فى الأحوال التى تطبق فيها هذه المادة السير فى الإجراءات المنصوص عليها فى المادة (293) من قانون العقوبات مالم يكن المحكوم له قد استنفد الإجراءات المشار إليها فى الفقرة الأولى. ومعنى ذلك أنه يجب رفع دعوى الحبس أمام المحكمة المختصة والتزيت حتى يصدر حكم فيها، حتى يمكن السير فى الإجراءات المنصوص عليها فى المادة 293 عقوبات التى تنص على جريمة هجر العائلة. وقد ورد النص على هذا الحكم أيضا فى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 92

(ج) ولأنه يصدر من محكمة مختصة قانونا بإصداره وهى محكمة الأحوال الشخصية. وليس بالازم أن يصدر الحكم بالعقوبة من المحكمة الجنائية لأن صفة العقوبة لا تتوقف على نوع المحكمة التى تصدرها وإنما العبرة بطبيعة الحكم بالعقوبة.

3- أن الحبس لدين النفقة من طبيعة العقوبة المنصوص عليها فى المادة 293 عقوبات، إذ نصت المادة الثانية من القانون 92 سنة 1937 على أنه: «إذا نفذ بالإكراه البدنى «الحبس لدين النفقة» على شخص وفقا لحكم المادة 347 ثم حكم عليه بسبب الواقعة نفسها بعقوبة الحبس تطبيقا للمادة 293 عقوبات استنزلت مدة الإكراه البدنى الأولى من = مدة الحبس المحكوم بها فإذا حكم عليه بالغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار عشرة قروش عن كل يوم من أيام الإكراه البدنى الذى سبق إنفاذه فيه».

4- أن الحكم بالحبس لدين النفقة حكم قضائى صادر فى دعوى تتضمن خصومة موضوعها ظلم المحكوم عليه بالنفقة الممتنع عن أدائها مع قدرته عليه (الأستاذ فتحى عبد الصبور - البحث المشار إليه ص 904 وما بعدها ومستعجل جزئى طنطا فى الدعوى 317 سنة 1959 المشار إليه بالبحث ص 904 هامش 2).

لسنة 1937.

28- عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في دعوى الحبس :

ينبنى على كون الحكم الصادر في دعوى الحبس ليس حكما كسائر الأحكام وإنما هو إجراء من إجراءات التنفيذ، أنه لا يجوز الطعن فيه سواء بالمعارضة⁽¹⁾ أو الاستئناف.

وعلى هذا نص صراحة البند (9) المضاف إلى المادة 9 (أولاً) من القانون رقم (1) لسنة 2000 بالقانون رقم 91 لسنة 2000 إذ جرى على أن: «دعوى الحبس لامتناع المحكوم عليه عن تنفيذ أحكام النفقات وما في حكمها ويكون الحكم في ذلك نهائياً».

وقبل صدور القانون رقم 91 لسنة 2000 كان يعمل بتعليمات الحبس الصادرة بمنشور الحقانية رقم 863 في 1911/2/12 فقد جاء بالبند (تاسعاً) منه ما يأتي: «على المحكمة في كل الأحوال أن تصدر قراراً بما تراه مبنياً على الأسباب التي تؤيده».

ولا يصح الطعن في ذلك القرار بمعارضة أو استئناف أو التماس». وينسحب هذا الحكم على الأحكام الصادرة في الاختصاص أو في الإحالة على محكمة أخرى في دعاوى الحبس⁽²⁾.

ولذلك كان لا يوجد ثمة مبرر - في ظل لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الملغاة لوصف الحكم في منطوقه بأنه حضوري أو غيابي أو حضوري

(1) قبل إلغاء المعارضة بالقانون رقم (1) لسنة 2000.

(2) من هذا الرأي المستشار أنور العمروسي ص 681 - وعكس ذلك كمال البنا ص 123. وقد قضى بأن:

«دعوى الحبس. ماهيتها. الغاية منها. اختلافها عن دعوى بطلان المقرر موضوعاً وسبباً. صدور الحكم المطعون فيه من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية برفض دعوى الطاعن ببطلان المقرر لا يناقض الحكم السابق صدوره في دعوى الحبس. أثره. عدم جواز الطعن بالنقض فيه استناداً للمادة 249 مرافعات».

اعتباري.

29- حالة التنفيذ على الشخص بالإكراه البدني ثم معاقبته بالحبس طبقا للمادة 393 عقوبات :

تنص الفقرة الثالثة من المادة 76 مكررا المضافة إلى القانون رقم (1) لسنة 2000 على أنه إذا نفذ الإكراه البدني على شخص وفقا لحكم هذه المادة، ثم حكم عليه بسبب الواقعة ذاتها بعقوبة الحبس طبقا للمادة (293) من قانون العقوبات، استنزلت مدة الإكراه البدني الأولى من مدة الحبس المحكوم بها، فإذا حكم عليه بغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار خمسة جنيهاً عن كل يوم من أيام الإكراه البدني الذي سبق إنفاذه عليه. وقد ورد هذا الحكم أيضا في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 92 لسنة 1937 غير أن المادة 76 مكررا رفعت مبلغ الغرامة التي تخفض من عشرة قروش عن كل يوم من أيام الإكراه البدني إلى خمسة جنيهاً وذلك تمشيا مع التعديل الذي أدخله القانون رقم 174 لسنة 1998 بتعديل قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات (م4).

30- الجهة المختصة بتنفيذ حكم الحبس :

تنص المادة 69 من القانون رقم (1) لسنة 2000 على أن: «يجرى التنفيذ بمعرفة المحضرين أو جهة الإدارة. ويصدر وزير العدل قرارا بإجراءات تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم الصغير أو ضمه أو رؤيته أو سكناه ومن يناط به ذلك». فالفقرة الأولى من المادة جعلت التنفيذ إما بمعرفة المحضرين أو جهة الإدارة فيكون اختيار أحد الطرفين جائزا. وكانت المادة 349 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الواردة في الكتاب الرابع الخاص بتنفيذ الأحكام تنص على أن: «يحصل التنفيذ بمعرفة جهات الإدارة أو من تعينه وزارة الحفانية لذلك وهم ملزمون بإجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم الواجب التنفيذ». وقد جاء بمنشور الحفانية رقم 16 في 15 مايو سنة 1915 أنه: يقوم المحضرون بصفة عامة بتنفيذ الأحكام الشرعية القاضية بإلزام المحكوم عليهم

بدفع مبالغ كأحكام النفقات وأجرة الحضانة والرضاع والمسكن ومؤخر الصداق والجهاز إلى غير ذلك مما يمكن تنفيذه على أموال المحكوم عليه.

أما الأحكام التي يطلب تنفيذها على الأشخاص كأحكام الطاعة والحبس والحضانة وما ماثلها في تنفيذها من اختصاص جهة الإدارة.. الخ.

وعلى ذلك فإن تنفيذ الأحكام الصادرة بالحبس يكون من اختصاص جهة الإدارة أى الشرطة.

ويعمل بهذا المنشور في ظل النص الحالي.

31- أحكام الحبس لا تنفذ إلا بناء على طلب المحكوم له :

جاء بأمر وزارة الحقانية لمحكمة قنا الشرعية في أول يولية 1914 رقم 4664 أنه:

علمت الوزارة أن محكمة دشا تحيل أحكام الحبس بعد تسجيلها على الإدارة لتنفيذها وحيث إن تنفيذ الأحكام إنما يكون بناء على طلب يحرره أصحاب الشأن في استمارة خاصة ولا يجوز تنفيذ حكم بغير طلب المحكوم له لذلك رأت الوزارة إلفات هذه المحكمة إلى عدم إحالة أحكام الحبس على الإدارة لتنفيذها إلا إذا طلبت المحكوم لها ذلك وحررت طلبها على استمارة خاصة وفي هذه الحالة تحيل المحكمة ذلك الطلب على جهة الإدارة إحالة بسيطة.

32- إجراءات تنفيذ الحكم الصادر بالحبس :

نظم إجراءات تنفيذ جهة الإدارة للحكم الصادر بالحبس تعليمات الحبس الصادرة بمنشور الحقانية رقم 863 في 1911/12/12 وكذلك المنشور رقم 3 في 23 يناير 1928، وتخلص هذه الإجراءات فيما يأتي:

1- على المنوط بالتنفيذ عند القبض على المحكوم عليه أن يطلب منه أولاً دفع المبالغ المحكوم بها فإن دفعها أخلى سبيله وتسلم المبالغ إلى الطالب بإيصال يعطى للمحكوم عليه ويؤشر بذلك على الحكم الصادر بالحبس وإن قدم كفيلاً واعتمده الطالب أخلى سبيله أيضاً بعد أن يؤخذ على الكفيل تعهد كتابي على أن يضمن المحكوم عليه بالتضامن في تنفيذ الحكم الصادر عليه ودفع جميع المبالغ المحكوم بها ويصدق على الإمضاء بمعرفة المنوط بالتنفيذ ثم يسلم الحكم إلى

المحكوم له (بند خامس عشر من التعليمات).

2- إذا حصل نزاع فى اقتدار الكفيل يرفع الأمر إلى المحكمة (قاضى التنفيذ الآن) وعليها أن تتحقق من كفاءته ومتى ثبت لها أنه مقتدر تأخذ عليه تعهدا كتابيا بالصفة المبينة بالفقرة الثانية من الوجه الخامس، وهى أن يضمن المحكوم عليه بالتضامن فى تنفيذ الحكم الصادر عليه ودفع جميع المبالغ المحكوم بها ثم تقرر إيقاف إجراءات الحبس وتؤشر بمضمونه على الحكم الذى يسلم إلى المحكوم له (بند سادس عشر من التعليمات).

3- إذا ادعى المحكوم عليه عند القبض عليه براءة ذمته من الدين المطلوب وصادقه الطالب أوقف التنفيذ سواء أقدم المحكوم عليه أوراقا تثبت البراءة أم لا. وإذا قدم أوراقا رسمية أو غير رسمية ولم يصادقه الطالب يرفع الأمر إلى المحكمة الكائن بدائرتها محل القبض (قاضى التنفيذ الآن) لتقرر إيقاف التنفيذ أو عدمه (بند سابع عشر من التعليمات).

وإذا لم يقدم المحكوم عليه أوراقا تثبت دعواه فلا يوقف تنفيذ الحكم إلا بدفع المبلغ أو تقديم كفيل مقتدر به أو الإذن بصرفه إلى المحكوم له بدون شرط إن كان قد سبق إيداعه على ذمته بإحدى خزائن الحكومة (المنشور رقم 3 فى 23 يناير 1928).

4- إذا رفع للمحكمة (قاضى التنفيذ الآن) إشكال فى التنفيذ لوجود أوراق تثبت دعوى البراءة فإن كانت رسمية ودالة على البراءة قررت وقف التنفيذ ولو طعن المحكوم له فيها وإن لم تكن دالة على البراءة قررت رفض الإشكال وإعادة الأوراق للتنفيذ وإن كانت غير رسمية وطعن فيها المحكوم له فلا تقرر المحكمة (قاضى التنفيذ الآن) وقف التنفيذ إلا إذا كانت هذه الأوراق على فرض صحتها تدل على البراءة وكان المبلغ المطلوب مودعا على ذمة المحكوم له فى إحدى خزائن الحكومة أو قدم المحكوم عليه بالحبس كفيلا مقتدرا على أنه إذا لم يرفع المحكوم عليه دعوى البراءة فى مدة خمسة عشر يوما من اليوم التالى لتاريخ الفصل فى الإشكال بوقف التنفيذ يصرف المبلغ المودع للمحكوم له (منشور الحاقانية رقم 3 فى 23 يناير 1928).

5- إذا قدم المحكوم عليه المبلغ المطلوب للتنفيذ به أو المحكوم بالحبس من أجله وقت النظر فى الإشكال لإيداعه على ذمة المحكوم له يقبل منه ذلك ويكون حكمه كحكم ما لو أودع قبل الجلسة ولا يقبل منه طلب التأجيل للإيداع (منشور الحقانية رقم 3 فى 23 يناير 1928).

6- يفرج عن المحكوم عليه حالا متى سدد المبالغ المحبوس من أجلها أو قدم كفيلا مقتررا أو طلب المحكوم له الإفراج عنه أو ألغى الحكم الصادر بالنفقة أو صدر حكم آخر بإسقاطها (بند ثامن عشر من التعليمات).

وواضح مما تقدم أن مهمة رجل الإدارة الذى يقوم بتنفيذ حكم الحبس هى مهمة المحضر فعليه أن يحرر محضرا يثبت فيه أوراق التنفيذ المقدمة إليه واعتراض المحكوم ضده على التنفيذ وما قدمه له من أوراق بشأنه وأنه أوقف التنفيذ لتوافر الشروط الواردة بالمنشور أو أنه نفذ الحكم لعدم توافر تلك الشروط ويحدد جلسة لنظر الإشكال ثم ترسل الأوراق جميعها إلى قاضى التنفيذ المختص ليصدر حكمه فى الإشكال⁽¹⁾.

33- وفاء المحكوم عليه بجزء من المبلغ المحكوم بالحبس من أجله لا يطول

دون تنفيذ الحكم الصادر بالحبس :

وقد أوضح ذلك أمر الحقانية الصادر فى 1933/1/25 والذى جاء به: ردا على الكتاب رقم 1520 بشأن استعلام مديرية الجيزة عما يتبع فى تنفيذ حكم الحبس بعد استلام المحكوم لها جزءا من المبلغ المحكوم بالحبس من أجله وطلبها التنفيذ على المحكوم عليه بالباقي منه. تفيد الوزارة بأن دفع بعض المبلغ لا يترتب عليه رفع العقوبة بمقدار ما يقابله من المدة المحكوم بها إذ العقوبة لا تتجزأ بناء على ذلك فالحكم واجب التنفيذ بكل المدة المحكوم بها إلى أن يدفع المحكوم عليه جميع المبلغ الذى حكم بالحبس من أجله.

وتطبيقا لذلك قضت محكمة الزقازيق الجزئية بقايرخ 1928/10/27

(1) الدناصورى وعكاز ص 801.

فى الدعوى رقم 360 لسنة 1937 بأن:

«الحبس بسبب الامتناع عن دفع النفقات ونحوها ليس عوضاً عن المبلغ المحكوم بالحبس من أجله وإنما جعل للحمل على التسديد والردع عن المطل، ولا يلزم قياس مدة الحبس بمقدار المبلغ وللقاضى حبس المماطل المدة التى يراها كافية لحمله على الامتثال فلا وجه للاستشكال فى تنفيذ حكم الحبس بتسديد بعض المبلغ المحكوم بالحبس من أجله».

34- تنفيذ حكم النفقة على الكفيل :

إذا قدم المحكوم عليه بالحبس كفيلًا مقتدرا وأخلى سبيله وامتنع الكفيل عن دفع النفقة فينفذ حكم النفقة على أموال الكفيل عند عدم دفعها عن المحكوم عليه متى كانت الكفالة صادرة منه أمام موظف رسمي.

(منشور الحقانية فى 16 مارس سنة 1912)

35- المحكمة المختصة بنظر إشكالات التنفيذ :

كان ينظم إشكالات التنفيذ ويحدد المحكمة المختصة بنظرها المادتان 351، 352 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (الملغاة) الواردتان فى الباب الثانى من الكتاب الرابع (فى الإشكال فى التنفيذ)، وقد ألغيت المادتان المذكورتان - قبل إلغاء اللائحة - بالقانون رقم 462 لسنة 1955، وأصبحت إشكالات التنفيذ فى الأحكام الصادرة فى مواد الأحوال الشخصية ومنها الحبس خاضعة للقواعد العامة المنصوص عليها فى قانون المرافعات، وقد نصت المادة 275 من القانون الأخير على أن: «يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقئية أيا كانت قيمتها، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ.

ويفصل قاضى التنفيذ فى منازعات التنفيذ الوقئية بصفته قاضيا للأمور المستعجلة» ولم يتغير هذا الوضع بصور القانون رقم 91 لسنة 2000 الذى لم يتضمن أحكاما خاصة بالإشكالات فى التنفيذ فى أحكام الحبس.

ومن ثم فإن قاضى التنفيذ هو الذى يختص الآن بنظر إشكالات التنفيذ الوقئية والموضوعية التى ترفع عن الأحكام الصادرة فى دعاوى الحبس⁽¹⁾.



(1) قارن المستشار عز الدين الدناصورى والأستاذ حامد عكاز فى التعليق على القانون رقم (1) لسنة 2000 ص 191 وما بعدها فيريان أن المحكمة الجنائية هى المختصة بنظر الإشكال.

(ثانيا)

جريمة هجر العائلة

36- النصوص القانونية:

المادة (293) عقوبات:

«كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين. ولا ترفع الدعوى عليه إلا بناء على شكوى من صاحب الشأن. وإذا رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنة. وفي جميع الأحوال إذا أدى المحكوم عليه ما تجمد فى ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة»⁽²⁾.

المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 92 لسنة 1937:

«لا يجوز فى الأحوال التى تطبق فيها المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير فى الإجراءات المنصوص عليها فى المادة 293 من قانون العقوبات مالم يكن المحكوم له بالنفقة قد استنفذ الإجراءات المشار إليها فى المادة 347 المذكورة».

37- إيضاحات للأحكام الواردة بالمادتين:

1- الحكم الذى يصدر تطبيقا للمادة 293 هو حكم صادر بعقوبة جنائية ومن محكمة جنائية. ويحق للمجنى عليه أن يحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر، كما يحق له إقامة الدعوى المدنية بطلب التعويض عما لحق به من أضرار أثناء نظر الدعوى الجنائية التى تحركها النيابة العامة بناء على شكوى من صاحب الشأن. كما أن الإشكال فى تنفيذ هذا الحكم يكون من اختصاص القاضى الجنائى.

(2) عدلت عقوبة الغرامة بالقانون رقم 29 لسنة 1982، وكانت الغرامة قبل التعديل لا تتجاوز مائة جنيه.

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية فى شأن المادة 293 عقوبات أنها مادة جديدة أضيفت للمعاقبة على جريمة هجر العائلة وهى جريمة تعاقب عليها القوانين الحديثة كالفرنسى والإيطالى والبلجيكى.

2- يشترط لإعمال هذا النص أن يصدر حكم قضائى واجب النفاذ بدفع نفقة للزوجة أو الأقارب أو الأصهار أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وأن يتمتع المحكوم عليه عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة أشهر بعد التنبيه عليه بالدفع.

والمادة لا تشترط أن يكون الحكم الصادر بالنفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن نهائياً، فقد اقتضت على اشتراط أن يكون الحكم واجب النفاذ، والمقرر طبقاً للمادة 65 من القانون رقم (1) لسنة 2000 أن الأحكام والقرارات الصادرة بالنفقات أو الأجور أو المصروفات وما فى حكمها تكون واجبة النفاذ بقوة القانون وبلا كفالة.

ويشترط أن يسبق رفع الدعوى التنبيه على المحكوم ضده بالدفع وأن يضى على ذلك ثلاثة أشهر.

ولم يحدد النص الطريقة التى يتم بها التنبيه، ومن ثم فإنه يتم بأى طريقة تكفل وصول التنبيه إلى المحكوم ضده، فيصح أن يكون بإعلان على يد محضر أو بخطاب مسجل أو شفويًا من عضو النيابة إن كان المحكوم ضده بالنفقة حاضراً عند المحضر المحرر عن الواقعة أو التحقيق فيها على أن يثبت فى الأوراق⁽³⁾.

ويجب لإدانة المحكوم ضده أن يكون قادراً على الدفع، وتثبت القدرة على الدفع إما بالمستندات الدالة على ذلك أو بشهادة الشهود.

3- كان مقتضى توافر ركنى الجريمة سالفى الذكر توقيع العقوبة على المحكوم عليه ولو كانت دعوى الحبس التى رفعت أمام محكمة الأحوال الشخصية لم يفصل فيها بعد طبقاً للمادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (قبل إلغائها) - التى حلت محلها المادة 76 مكرراً المضافة بالقانون رقم 91 لسنة 2000 مما حدا بالمشروع إلى المسارعة بإصدار القانون رقم 92 لسنة 1937 الذى قضى فى

مادته الأولى بعدم جواز السير فى إجراءات المحاكمة وفقا للمادة 293 عقوبات مالم يكن المحكوم له بالنفقة قد استنفد إجراءات المادة 347 المذكورة باللجوء إلى محكمة الأحوال الشخصية ورفع دعوى الحبس لدين النفقة، وبذلك رفع المشرع التعارض الذى بدا قائما بين نص المادة 293 عقوبات والمادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية. ويعتبر هذا الشرط متصلا بصحة تحريك الدعوى الجنائية وسلامة اتصال المحكمة بها ويتعين على المحكمة من تلقاء نفسها - ولو لم يدفع به أمامها - أن تعرض له للتأكد من أن الدعوى مقبولة أمامها ولم ترفع قبل الأوان.

وقد نصت المادة (76 مكررا) المضافة بالقانون رقم 91 لسنة 2000- كما رأينا - على ذات الحكم الوارد بالمادة الأولى من المرسوم بقانون سالف الذكر.

4- لا ترفع الدعوى قبل المحكوم عليه إلا بناء على شكوى من صاحب الشأن، وقد روعى فى هذا الحكم أن الجريمة مما يمس نظام الأسرة ويؤثر فى الروابط العائلية، وقد يرى المحكوم له أن من الأوفق عدم رفع الدعوى الجنائية، ويترتب على ذلك أن يكون لصاحب الشأن بعد تبليغه عن الجريمة أن يعدل عن بلاغه ويتنازل عن شكواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى مادام لم تنته بحكم نهائي، ويترتب على هذا التنازل سقوط الدعوى العمومية.

5- أتاح الشارع للمحكوم عليه التخلص من العقوبة ففضى بعدم تنفيذها إذا أدى ما تجمد فى ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن.

6- شدد الشارع العقوبة فى حالة العود، فنص على أنه إذا رفعت على المحكوم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة بعد الحكم عليه فى جريمة سابقة تكون العقوبة الحبس.

7- نصت المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 92 لسنة 1937 على أنه إذا نفذ بالإكراه البدنى على شخص وفقا لحكم المادة 347 (من اللائحة الملغاة) ثم حكم عليه بسبب الواقعة نفسها بعقوبة الحبس تطبيقا للمادة 293 عقوبات استنزلت مدة الإكراه البدنى الأولى من مدة الحبس المحكوم بها فإذا حكم عليه بالغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار عشرة قروش عن كل يوم من أيام الإكراه البدنى الذى سبق إنفاذه فيه.

وقد تضمنت المادة (76 مكررا) من القانون رقم 91 لسنة 2000 ذات الحكم السابق، غير أنها رفعت المبلغ الذى تخفض إليه الغرامة إلى خمسة جنيهات عن كل يوم من أيام الإكراه البدنى الذى سبق إنفاذه وقد جاء ذلك تمثيا مع التعديل الوارد بالقانون رقم 174 لسنة 1998 بتعديل قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات.

وقد قضت محكمة المنقض (الدائرة الجنائية) - على صلد هذه الجريمة بأن:

1- «... لما كان ذلك، وكانت المادة 293 من قانون العقوبات تنص على أن: «كل من صدر عليه حكم قضائى واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجيه أو وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين» وجرى نص المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه: «إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التى أصدرت الحكم أو التى بدائلتها محل التنفيذ، ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمتثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على ثلاثين يوما، أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا فإنه يخلى سبيله» وكان الشارع قد أصدر - حسما للخلاف الذى أثير حول تطبيق المادتين سالفتي الذكر - المرسوم بقانون رقم 92 لسنة 1937 ونص فى مادته الأولى على أنه: «لا يجوز فى الأحوال التى تطبق فيها المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير فى الإجراءات المنصوص عليها فى المادة 293 من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو قد استنفذ الإجراءات المشار إليها فى المادة 347 المذكورة». بما مفاده أن المشرع أقام شرطا جديدا على رفع الدعوى الجنائية طبقا لنص المادة 293 من قانون العقوبات ، بالإضافة إلى الشروط الواردة بها أصلا، بالنسبة للخاضعين فى مسائل النفقة

لولاية المحاكم الشرعية - مقتضاه وجوب سبق التجاء الصادر له الحكم بالنفقة إلى قضاء هذه المحاكم (قضاء الأحوال الشخصية) واستنفاد الإجراءات المنصوص عليها في المادة 347 من لائحة ترتيبها. لما كان ذلك، وكان هذا الشرط متصلاً بصحة تحريك الدعوى الجنائية وسلامة اتصال المحكمة بها، فإنه يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها - ولو لم يدفع به أمامها - أن تعرض له للتأكد من أن الدعوى مقبولة أمامها ولم ترفع قبل الأوان. وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قصرت أسبابه عن استظهار تحقق المحكمة من سبق استنفاد المدعية بالحقوق المدنية للإجراءات المشار إليها في المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل اللجوء إليها، بل انساق إلى تقرير قانوني خاطئ هو أن لها دوماً الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية والقضاء الجنائي. فإنه فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون يكون مشوباً بالقصور الذي يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن»

(طعن رقم 772 لسنة 43 ق جلسة 1973/12/3)

2- «لما كانت المادة 293 من قانون العقوبات تنص على أن «كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين» وجرى نص المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم 78 لسنة 1931 التي رفعت الدعوى في ظلها والمنطبقة على الواقعة موضوع الاتهام، والمقابلة للمادة 76 مكرراً من قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم 1 لسنة 2000 الذي ألغى بالمادة الرابعة منه اللائحة سالفة الذكر، على أنه: «إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو في الحضانة أو الرضاعة أو المسكن يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائلتها محل التنفيذ، ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمتثل

حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على ثلاثين يوماً، أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلاً فإنه يخلّى سبيله» وكان الشارع قد أصدر - حسماً للخلاف الذي أثير حول نطاق تطبيق المادتين سالفتي الذكر - المرسوم بقانون رقم 92 لسنة 1937 وجاء في مادته الأولى المنطبقة على الواقعة والمقابلة للفقرة الثالثة من المادة 76 مكرراً من القانون رقم 1 لسنة 2000 سالف الذكر، أنه لا يجوز في الأحوال التي تطبق فيها المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير في الإجراءات المنصوص عليها في المادة 293 من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له قد استنفذ الإجراءات المشار إليها في المادة 347 المذكورة، بما مفاده أن المشرع أقام شرطاً جديداً على رفع الدعوى الجنائية طبقاً لنص المادة 293 من قانون العقوبات ، بالإضافة إلى الشروط الواردة بها أصلاً، بالنسبة للخاضعين في مسائل النفقة أو الأجور لولاية المحاكم الشرعية (حالياً محاكم الأسرة المنشأة بالقانون رقم 10 لسنة 2004) - مقتضاه وجوب سبق التجاء الصادر له الحكم بالنفقة أو الأجور وما في حكمها إلى قضاء هذه المحاكم (قضاء الأحوال الشخصية) واستنفاد الإجراءات المنصوص عليها في المادة 347 من لائحة ترتيبها. لما كان ذلك، وكان هذا الشرط متصلاً بصحة تحريك الدعوى الجنائية وسلامة اتصال المحكمة بها فإنه يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها - ولو لم يدفع به أمامها - أن تعرض له للتأكد من أن الدعوى مقبولة أمامها ولم ترفع قبل الأوان، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قصرت أسبابه عن استظهار تحقق المحكمة من سبق استنفاد المطعون ضدها للإجراءات المشار إليها في المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل اللجوء إليها فإنه يكون مشوباً بالقصور».

(طعن رقم 5553 لسنة 66 ق جلسة 2005/1/21)

وقد أصدر السيد النائب العام بخصوص جريمة هجر العائلة الكتاب الدوري رقم (4) لسنة 2000 بعد إلغاء لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم 78 لسنة 1931 والتي اشتملت على المادة 347 التي

نصت على الحبس فى النفقات - ثم أصدر الكتاب الدورى رقم (11) لسنة 2000 بعد إضافة المادة 76 مكررا إلى القانون رقم (1) لسنة 2000 بمقتضى القانون رقم 91 لسنة 2000.

وننشر الكتابين الدوريين المذكورين فيما يلي.

كتاب دوري

رقم 4 لسنة 2000

جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

النائب العام المساعد لشئون التفتيش القضائى

ألغى قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات القاضى فى مسائل الأحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم 1 لسنة 2000 لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم 78 لسنة 1931، وقد ترتب على إلغاء المادة 347 من اللائحة المذكورة التى كانت تنظم إجراءات الحبس لدين النفقة أمام محاكم الأحوال الشخصية زوال الشرط المنصوص عليه فى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 92 لسنة 1937 والذى علق فيه المشرع رفع الدعوى الجنائية فى جريمة هجر العائلة المشار إليها فى المادة 293 من قانون العقوبات على وجوب سبق التجاء الصادر له الحكم بالنفقة إلى قضاء محاكم الأحوال الشخصية واستنفاد الإجراءات المنصوص عليها فى المادة 347 من لائحة ترتيبها ، وبذلك أصبح رفع الدعوى الجنائية طبقا لنص المادة 293 من قانون العقوبات غير مقيد إلا بالشروط الواردة بتلك المادة التى تنص على أنه: «كل من صدر عليه حكم قضائى واجب النفاذ بدفع نفقه لزوجته أو أقاربه أو أصهاره أو أجره حضانة أو رضاعة أو مسكن وأمتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مده لا تزيد على سنة وبغرامه لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين. ولا ترفع الدعوى عليه إلا بناء

على شكوى من صاحب الشأن، وإذا رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون العقوبة الحبس مده لا تزيد على سنه.

وفى جميع الأحوال إذا أدى المحكوم عليه ما تجمد فى ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة».

ويتضح من نص المادة سالفة البيان أنه يلزم لقيام جريمة هجر العائلة فى حق المتهم وتحريك الدعوى الجنائية فيها ضرورة توافر الأركان والشروط الآتية :

(1) صدور حكم قضائى واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو أصهاره أو أجره حضانة أو رضاعة أو مسكن.

وتجدر الإشارة إلى أن الأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية الجزئية بالنفقات وما فى حكمها وكذلك الصادرة من المحاكم الابتدائية أثناء سير الدعوى بتقرير نفقة وقتية أو تعديل ما عساها أن تكون قد قررته بالزيادة أو النقصان تكون واجبة النفاذ بقوة القانون وفقا لنص المادتين (4/10) و (65) من قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية المشار إليه، كما أن مدلول حكم النفقة لا يقتصر على الحكم الذى يقررها لأول مرة، وإنما يشمل الحكم الصادر بزيادتها لما له من ذات الأثر.

(2) امتناع المتهم عن دفع النفقة المحكوم بها مع قدرته عليه واستمرار ذلك الامتناع لمدته ثلاثة أشهر بعد التنبيه عليه بالدفع.

ويستوى فى قيام الجريمة أن يكون المتهم قد امتنع عن دفع كامل النفقة المحكوم بها أو جزء منها.

ويمكن إثبات قدره المتهم على دفع النفقة بكافه طرق الإثبات ، ويمكن استخلاص ذلك من الأوراق والمستندات التى يقدمها صاحب الشأن أو من خلال تحريات الشرطة.

والتنبيه بالدفع اللازم لقيام الجريمة قد يكون شفويا من عضو النيابة إن كان المحكوم عليه بالنفقة حاضرا عند عرض المحضر المحرر عن الواقعة أو التحقيق فيها على أن يثبتته فى الأوراق، أو عن طريق إعلان على يد محضر

توجهه النيابة العامة مباشرة أو تكلف به صاحب الشأن وفقا لأحكام قانون المرافعات.

ولا يكفي لقيام الجريمة مجرد امتناع المدين عن الوفاء بدين النفقة، وإنما يجب أن يستمر هذا الامتناع من جانبه لمدة ثلاثة شهور من اليوم التالي لحصول التنبيه.

(3) توافر القصد الجنائي العام القائم على العلم والإرادة المنصرفين إلى ارتكاب الجريمة.

(4) قيام صاحب الشأن (المحكوم له بالنفقة) أو وكيله الخاص بالشكوى لرفع الدعوى الجنائية ضد المتهم (المحكوم عليه بالنفقة).

وقد نصت المادتان 293 من قانون العقوبات و 3 من قانون الإجراءات الجنائية على هذا القيد لما في هذه الجريمة من مساس بنظام الأسرة وأثر في الروابط العائلية، ويرجع في شأن الأحكام المقررة للشكوى كقيد على رفع الدعوى الجنائية إلى ما استقر عليه قضاء محكمه النقض وفقه القانون الجنائي.

ولما كان ما تقدم، وكان نص المادة 293 من قانون العقوبات يُعد الوسيلة المباشرة لإجبار المحكوم عليهم على دفع النفقات المحكوم بها، ووضع حد لتعنتهم في الامتناع عن دفعها خاصة بعد إلغاء المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والتي كانت تقرر الحبس عند الامتناع عن تنفيذ الأحكام الصادرة بالنفقات ابتغاء حمل المحكوم عليه بها على أدائها، ومن ثم فإننا ندعو السادة أعضاء النيابة إلى مراعاة تطبيق ما سلف بيانه من أحكام بكل دقة واتباع ما يلي:

أولاً: يجب المبادرة إلى التصرف فيما يعرض على النيابة من قضايا الامتناع عن دفع النفقات المحكوم بها، والتأكد من استيفاء الأوراق لكافة أركان وعناصر قيام الجريمة المشار إليها في المادة 293 من قانون العقوبات بالإضافة إلى قيام صاحب الشأن أو وكيله الخاص بتقديم شكوى لرفع الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة، وعدم القيام بأي إجراء من إجراءات التحقيق قبل تقديم هذه الشكوى.

كما يجب عدم تعليق التصرف على نتيجة فصل محاكم الأحوال الشخصية في دعاوى الحبس التي رفعت أمامها حال سريان المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.

ثانيا: إذا عُرِضت على النيابة محاضر محررة عن وقائع الامتناع عن دفع النفقة المحكوم بها قبل انتهاء مدة الثلاثة أشهر التالية لحصول التنبيه بدفعها والتي يتوقف على مضيتها قيام الجريمة، فيجب إبقاء هذه المحاضر بالنيابة مع قيدها بالدفتر المشار إليه في البند تاسعا من هذا الكتاب، واستيفاء الأوراق - عند مضي هذه المدة - وذلك في شأن ما تم بشأن دفع تلك النفقة، والتحقق من تقديم شكوى لرفع الدعوى الجنائية من صاحب الشأن أو وكيله الخاص، والتصرف في الأوراق بعد ذلك على هذا الأساس.

ثالثا: إذا تنازل صاحب الشأن أو وكيله الخاص عن شكواه أو سقط حقه فيها بعدم تقديمها خلال الميعاد المقرر قانونا، يتعين على أعضاء النيابة حفظ الأوراق قطعيا أو التقرير فيها بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لانقضائها بالتنازل أو لعدم جواز رفعها وفقا لأسباب الحفظ المشار إليها في المادة رقم 805 من التعليمات القضائية للنيابات بحسب الأحوال.

وإذا كانت النيابة قد أمرت بإحالة الدعوى إلى المحكمة ولم يكن المتهم قد أعلن بالتكليف بالحضور فيتم العدول عن الإحالة - عند التنازل - والتصرف في الأوراق بالحفظ لانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن الشكوى .
أما إذا تم التنازل عن الشكوى أثناء نظر الدعوى - في أية مرحلة - تطلب النيابة العامة من المحكمة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن الشكوى.

رابعا: يجب مراعاة تحديد جلسات قريبة لنظر قضايا الامتناع عن دفع النفقات المحكوم بها سواء تم رفع الدعوى الجنائية فيها بمعرفة النيابة العامة أو عن طريق الادعاء المباشر.

خامسا: على أعضاء النيابة أداء واجبهم في جلسة المحاكمة بطلب الفصل في الدعوى على وجه السرعة وتشديد العقاب على المتهم لإجباره على دفع

النفقة المحكوم بها ، كما يجب العناية بمراجعته وفحص الأحكام التى تصدر فى تلك القضايا والطعن - بطرق الطعن الجائزة - فيما يكون منها مخالفا لأحكام القانون أو يصدر بعقوبات مخففة لا تتناسب وظروف وملابسات الدعاوى الصادرة فيها.

سادسا: تأمر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها ولو بعد صيرورة الحكم باتا إذا أدى المحكوم عليه ما تجمد فى ذمته من نفقه أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن، ويتولى عضو النيابة القائم بإدارة النيابة فحص الأوراق والمستندات الدالة على دفع النفقة المحكوم بها والتحقق من صاحب الشأن أو وكيله الخاص من حصول الدفع أو قبول الكفيل الذى قدمه المتهم، ويأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها والإفراج فورا عن المحكوم عليه المحبوس تنفيذا لتلك العقوبة .

سابعا: إذا كان قد سبق التنفيذ بالإكراه البدنى على المحكوم عليه وفقا لحكم المادة 347 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ثم حكم عليه بسبب الواقعة نفسها بعقوبة الحبس تطبيقا للمادة 293 من قانون العقوبات ، استتزلت مدة الإكراه البدنى الأولى من مدة الحبس المحكوم به ، فإذا حكم عليه بغرامه خفضت عند التنفيذ بمقدار خمسه جنيهاً عن كل يوم من أيام الإكراه البدنى (المادة (2) من المرسوم بقانون رقم 92 لسنة 1937 والمادة 523 من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم 174 لسنة 1998).

ثامنا: يجب تسهيل مهمة مندوبى بنك ناصر الاجتماعى وتمكينهم من الإطلاع على القضايا والأوراق للحصول منها على المعلومات التى تتعلق بواقعات الامتناع عن دفع النفقات المحكوم بها والتصرفات والأحكام التى صدرت فيها، والرد فورا على مكاتبات إدارة البنك فى هذا الشأن وتقديم كل مساعده ممكنة لهم فى سبيل الكشف عن الحالات التى يتم فيها التوصل إلى الحصول على أية مبالغ من البنك غير مستحقه أو بناء على إجراءات أو أدله صوريه أو مصطنعه.

تاسعا: ينشأ بكل نيابة جزئية دفتر يخصص لقيد المحاضر المشار إليها في البند (ثانيا) والباقية بالنيابة رهن مضي المدة المقررة قانونا لقيام جريمة الامتناع عن دفع النفقة. يجرى القيد فيه بأرقام مسلسلته تبدأ من أول العام الميلادي وتنتهي بانتهائه، وتكون بياناته كما يلي: رقم مسلسل - الرقم القضائي للمحضر - تاريخ وروده - تاريخ تقديم الشكوى - تاريخ التنبيه بالدفع - تاريخ انتهاء مدة الدفع - وجه التصرف النهائي وتاريخه.

والله ولي التوفيق ...

صدر في 2000/4/30.

النائب العام

المستشار

(ماهر عبد الواحد)



(2)

كتاب دورى**رقم (11) لسنة 2000****جمهورية مصر العربية****النيابة العامة****مكتب النائب العام المساعد لشئون التفتيش القضائى**

صدر القانون رقم 91 لسنة 2000 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم (1) لسنة 2000 ، وعمل به اعتبارا من يوم 2000/5/19 وهو اليوم التالى لتاريخ نشره ، وقد أضاف بنذا جديدا إلى المادة 9 (أولا) يقرر اختصاص المحكمة الجزئية للأحوال الشخصية بنظر دعاوى الحبس لامتناع المحكوم عليه عن تنفيذ أحكام النفقات وما فى حكمها ، كما أضاف مادة جديدة برقم 76 مكررا، نصها الآتى:

مادة 76 مكررا - إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم النهائى الصادر فى دعاوى النفقات والأجور وما فى حكمها جاز للمحكوم له أن يرفع الأمر إلى المحكمة التى أصدرت الحكم أو التى يجرى التنفيذ بدائرتها ، ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بأداء ما حكم به وأمرته بالأداء ولم يمتثل حكمت بحبسه مدة لا تزيد على ثلاثين يوما.

فإذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو احضر كفيلا يقبله الصادر لصالحه الحكم ، فإنه يخلى سبيله، وذلك كله دون إخلال بحق المحكوم له فى التنفيذ بالطرق العادية. ولا يجوز فى الأحوال التى تطبق فيها هذه المادة السير فى الإجراءات المنصوص عليها فى المادة (293) من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له قد استنفد الإجراءات المشار إليها فى الفقرة الأولى.

وإذا نفذ بالإكراه البدني على شخص وفقا لحكم هذه المادة ، ثم حكم عليه بسبب الواقعة ذاتها بعقوبة الحبس طبقا للمادة (293) من قانون العقوبات، استنزلت مدة الإكراه البدني الأولى من مدة الحبس المحكوم بها، فإذا حكم عليه بغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار خمسة جنيهاً عن كل يوم من أيام الإكراه البدني الذي سبق إنفاذه عليه.

وفي ضوء ما تضمنته تلك المادة من أحكام ، فإننا ندعو السادة أعضاء النيابة إلى مراعاة ما يلي:

أولاً: أن المشرع أجاز - بموجب المادة 76 مكرراً آفة البيان - لمن صدر له حكم نهائي في دعاوى النفقات والأجور وما في حكمها ، إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذه، رفع الأمر إلى محكمة الأحوال الشخصية التي أصدرت الحكم، أو التي يجرى التنفيذ بدائرتها ، وخولها الحكم بحبس المحكوم عليه وفق الإجراءات والأحكام المنصوص عليها في هذه المادة.

ولا يقبل الحكم الصادر بالحبس في الحالة المشار إليها في الفقرة السابقة الطعن عليه وفقاً لحكم المادة 9 من ذات القانون.

ثانياً : أن المشرع حدد شروط تطبيق المادة 293 من قانون العقوبات وعلاقتها بالمادة 76 مكرراً آفة البيان فأوجب للسير في الإجراءات المنصوص عليها في المادة الأولى ولتحريك أو رفع الدعوى الجنائية عن جريمة هجر العائلة التي تناولتها سبق التجاء الصادر لصالحه الحكم إلى محاكم الأحوال الشخصية، واستنفاد الإجراءات المنصوص عليها في المادة 76 مكرراً آفة البيان، ومن ثم يتعين على أعضاء النيابة قبل اتخاذ أي من إجراءات التحقيق في الجريمة المذكورة أو رفع الدعوى من النيابة العامة عنها إلى محكمة الجناح الجزئية التأكد من استنفاد الإجراءات المشار إليها ، وتقديم الشكوى من صاحب الشأن، فإذا تبين عدم استنفاد هذه الإجراءات أو عدم تقديم الشكوى وجب قيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها إدارياً.

ثالثاً : يجب التحقق عند إعمال المادة (293) من قانون العقوبات من أن المحكوم عليه ظل ممتنعاً عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور تالية للتنبيه

عليه بالدفع حتى بعد القضاء بحبسه وفقا للمادة 76 مكررا آنفة البيان، والذي تقضى به محاكم الأحوال الشخصية كوسيلة من وسائل الإكراه البدنى لحمل المحكوم عليه على الدفع.

رابعا: أنه إذا كان قد سبق تنفيذ الحبس بإكراه بدنى على المحكوم عليه وفقا لحكم المادة 76 مكررا آنفة البيان ثم حكم عليه من محكمة الجناح الجزئية بسبب الواقعة نفسها بعقوبة الحبس تطبيقا للمادة 293 من قانون العقوبات، تستنزل مدة الإكراه البدنى الأولى من مدة الحبس المحكوم بها، فإذا زادت مدة الإكراه البدنى عن مدة الحبس المحكوم به، أو كان قد حكم عليه بالغرامة فقط خفضت عند التنفيذ بمقدار خمسة جنيهاات عن كل يوم من الأيام الزائدة أو عن كل يوم من أيام الإكراه البدنى الذى سبق إنفاذه فيه.

خامسا: يجب إعمال القواعد التى سبق أن تضمنها كتابنا الدورى رقم 4 لسنة 2000 فى شأن تطبيق المادة 293 من قانون العقوبات، وذلك فيما لا يخالف الأحكام المشار إليها فى هذا الكتاب الدورى.
مرفق صورة من القانون رقم 91 لسنة 2000.
والله ولى التوفيق ...

صدر فى 2000/6/27

النائب العام

المستشار

(ماهر عبد الواحد)



محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع	رقم البند
5	مقدمة.....	-
	(أولا)	
	الحبس فى دين النفقة	
7	الأصل الفقهي للحبس فى دين النفقة.....	-1
7	الحبس فى ظل لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم 78 لسنة 1931 (الملغى).....	-2
8	دستورية المادة 247 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (الملغاة)	-3
9	إلغاء الحبس فى تنفيذ دين النفقة فى القانون رقم (1) لسنة 2000 بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية.....	-4
16	إعادة الحبس فى تنفيذ دين النفقة بالقانون رقم 91 لسنة 2000.....	-5
17	أحكام الحبس فى تنفيذ دين النفقة	-
	فى القانون رقم 91 لسنة 2000	
18	النصوص القانونية.....	-6
18	شروط الحكم بالحبس فى دين النفقة.....	-7
19	عدم حبس عديم الأهلية وحبس ولى المال.....	-8
24	حبس الموظف العام.....	-9
25	عدم جواز حبس الكفيل.....	-10
26	عدم جواز حبس المحكوم عليه أكثر من مرة عن متجمد نفقة مدة واحدة.....	-11
27		

رقم البند	الموضوع	الصفحة
12-	جواز حبس المحكوم عليه أكثر من مرة عن المبالغ التي يستجد استحقاقها.....	27
13-	كيفية رفع دعوى الحبس.....	28
14-	المحكمة المختصة بنظر الدعوى.....	29
15-	الإجراءات التي تتبع في نظر دعوى الحبس.....	29
16-	قرار وقف إجراءات التنفيذ لادعاء براءة الذمة منهي للخصومة.....	33
17-	شطب دعوى براءة الذمة وأثر ذلك على المبلغ المودع خزينة المحكمة.....	34
18-	مدة الحبس.....	34
19-	الحكم الصادر بالحبس.....	34
20-	الحكم بالحبس عند تقسيط النفقة.....	35
21-	عدم السير في قضايا الحبس في حالة حصول الإعلان إلى النيابة.....	35
22-	أثر تخلف الطرفين في دعوى الحبس عن الحضور...	35
23-	أثر تخلف المدعى عن الحضور وحضور المدعى عليه في دعوى الحبس.....	36
24-	سرعة الفصل في دعاوى الحبس.....	36
25-	هل يجوز التنفيذ بالحبس بالنسبة للأحكام الصادرة لغير المسلمين؟.....	37
26-	طبيعة الحكم الصادر في دعوى الحبس.....	39
27-	عدم السير في الإجراءات المنصوص عليها في المادة (293) عقوبات إلا بعد استنفاد الإجراءات المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة 76 مكررا المضافة إلى القانون رقم (1) لسنة 2000.....	42

رقم البند	الموضوع	الصفحة
28-	عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في دعوى الحبس.....	42
29-	حالة التنفيذ على المحكوم ضده بالإكراه البدني ثم معاقبته بالحبس طبقاً للمادة 393 عقوبات	43
30-	الجهة المختصة بتنفيذ حكم الحبس.....	44
31-	أحكام الحبس لا تنفذ إلا بناء على طلب المحكوم له.....	45
32-	إجراءات تنفيذ الحكم الصادر بالحبس	45
33-	وفاء المحكوم عليه بجزء من المبلغ المحكوم بالحبس من أجله لا يحول دون تنفيذ الحكم الصادر بالحبس...	47
34-	تنفيذ حكم النفقة على الكفيل	48
35-	المحكمة المختصة بنظر إشكالات التنفيذ	48
	(ثانياً)	
	جريمة هجر العائلة	
36-	النصوص القانونية	49
37-	إيضاحات للأحكام الواردة بالمادتين	49
38-	دستورية المادة (293) من قانون العقوبات	64
39-	دستورية المرسوم بقانون رقم 92 لسنة 1937	72
-	محتويات الكتاب.....	79

نه بحمد الله وتوفيقه

